آفاق برلمانية

مواطن

تشرين اول ٢٠٠٣ المجلد السابع، العدد ٧ نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله October 2003 Volume 7, No. 7

الاهتمام الرسمي والشعبي دون المستوى المطلوب

سور الفصل العنصري .. بين العجز والاستهتار!

يوسف الشايب

في الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام المحلية والعربية والعالمية تركز على حجم حكومة أحمد قريع (أبو العلاء)، كان شريف عمر وغيره من مزارعي «جيوس» يبحثون عن طريقة ينامون من خلالها في أراضيهم الزراعية التي التهمها جدار الفصل العنصري، لضمان تمكنهم من مواصلة العمل في اليوم التالي، وللحيلولة دون مصادرتها، ما أمكن. بعض هؤلاء المزارعين ينامون في خيام وزعتها عليهم «الإغاثة الزراعية»، وآخرون في سياراتهم التي تحولت في يوم وليلة إلى منازل ضيقة، في حين يبحث آخرون عن هيكل حافلة أو سيارة كبيرة ينامون فيها. يأكل البرد في الليل ما يأكله من عظامهم، في حين يلتهم الجدار ليل نهار حاضرهم ومستقبلهم.

يقول شريف: «يبدو أن حياتنا باتت كلها خيام في خيام. نحن نرابط في أرضنا كي لا تتحول قضيتنا إلى قضية لجوء جديدة. جنود الاحتلال يحاولون منعنا بالقوة لكننا مصرون على البقاء في أرضنا حتى لو قتلنا دونها».

ويروي شريف لنا حكايتهم مع القنصل الفرنسي، الذي حاول التدخل لإنقاذ مشروع زراعي كبير أشرفت عليه وزارة الزراعة الفرنسية، وتكلف أكثر من نصف مليون دولار أميركي، من طوفان الجدار الذي يبتلع الأخضر واليابس، إلا أن مساعيه باءت بالفشل.

ويقول: «العالم كله غير قادر على إثناء إسرائيل عن قرارها الخاص ببناء الجدار، لذا لا بد أن ندرك لا جدوى لأية مفاوضات ما دام العمل بالجدار مستمراً». وهنا يقول الوزير صائب عريقات، في حديث خاص: «لا يوجد أية مفاوضات بين الطرفين في الفترة الحالية ... لقد توجهنا إلى اللجنة الرباعية، وبخاصة الولايات المتحدة بخصوص الجدار .. لابد من وقف العمل بالجدار فوراً، وهدم ما تم بناؤه منه، وإلا فإن عملية السلام ستسقط برمتها».

ويرفض عريقات أية اتهامات بالتقصير، ويقول: نحن نبذل كل جهد مستطاع .. قضية الجدار في سلم أولوياتنا .. لا نملك إلا الصمود والقنوات الدبلوماسية.

ورداً على سؤال خلته تافهاً بعد أن أفلت من لساني: «أهذا كل ما تملكونه؟» تهكم عريقات من سوداوية الوضع المتردي الذي تعيشه المنطقة، ويبدو أننا أكثر من يحصد سلبياته، بقوله: إن كانت لك علاقات مع بعض الدول العربية فلتجري اتصالاتك لتجهز جيوشها إذاً. وغرقنا في هالة من الضحك الممزوج بالأسى، والشعور باللاجدوى والمرارة.

المساحون يطلبون مبالغ تعجيزية!

وعندما تحدثت مع نصفت الخفش، منسق اللجنة

التتمة ص ٨ / ٩

في وداع إدوارد سعيد: الاستشراق والمثقف والسلطة

أحمد دحبور

في الخامس والعشرين من أيلول ٢٠٠٣، أغمض إدوارد سعيد عينيه نهائياً، بعد أن رأى خلال سبعة وستين عاماً من الحياة، مشاهد متقلبة على مستوى الجغرافيا والتاريخ والفكر. واستطاع أن يجمع في شخصه ثلاث قارات على أقل تقدير. فهو آسيوي بما هو فلسطيني، وأفريقي بما عاشه في مصر، وأميركي بالجنسية والإقامة. لكن آسيا وأفريقيا لم تكونا بالنسبة إليه مصادفتين جغرافيتين، بل قضية. ولم تقف أميركا عند حدود منحه الجنسية، بل وضعته في صلب الثقافة الغربية. فهو مواطن عالمي بامتياز. ولكن هذه الحظوة الكوزموبوليتية لم توفر له الطمأنينة وترف التجوال بقدر ما أنهكته بالأسئلة، وطافت به على المدارس الفكرية والفلسفية، ليستقر على رؤيا أخلاقية، حتى ليصعب إحصاء مفردات من نوع الضمير والأخلاق والعدل في كتاباته.

قبل مئة وعشرين يوماً من رحيله المباغت بقدر ما هو متوقع، نشرت في هذه الصفحة «ساعة في عقل إدوارد سعيد»، محاولاً أن أحيط بعالمه الرحب، من خلال الساعة التلفزيونية التي منحها لإحدى الفضائيات. فهل كان إدوارد سعيد يلقي علينا تحية الوداع؟ وهل تراني، على غير وعي مني، كنت ألوح بمنديل أسود؟

كانت باكورة إنتاج إدوارد سعيد هي أطروحته التي تحولت إلى كتابه الأول بعنوان «جوزيف كونراد والسيرة الذاتية»، ثم أصدر «بدايات: الهدف والطريقة» إلاّ أن قنبلته المدوية التي صنعت شهرته العالمية هي كتاب «الاستشراق» وقد أصدره العام ١٩٧٨، ثم تتابعت كتبه «القضية الفلسطينية: ١٩٧٩- تغطية الإسلام: ١٩٨١- العالم والنص والناقد ١٩٨٣- بعد السماء الأخيرة: ١٩٨٦- متواليات موسيقية: ١٩٩١- الثقافة والإمبريالية: ١٩٩٣- تمثيلات المثقف:١٩٩٤- غزة ـ أريحا سلام أميركي وسلام بلا أرض:١٩٩٥».

ويشير صبحي حديدي في كتاب تعقيبات على الاستشراق الذي حرره عن مقالات إدوارد سعيد في الرد على منتقدي الاستشراق، أن له كتاباً بعنوان «السلام والسخط». كما أن لإدوارد كتابين قام بتحريرهما، الأول هو «الأدب والمجتمع» العام ١٩٨٠،

التتمة ص ٦

نداء ... هيا نسقط السور

فلنجعل يوم التاسع من نوفمبر « تشرين الثاني » يوم احتجاج عالمي ضد سور الفصل العنصري العازل

سور الفصل العنصري يجب ان يسقط

فى التاسع من نوفمبر ١٩٨٩ سقط سور الفصل العنصري برلين الذى كان رمزا للعار و لسياسة الفصل فى القرن العشرين و الان هناك سور فصل عنصري اخر يجب ان يسقط، فلنجعل يوم ٩ نوفمبر يوم احتجاج عالمى ضد سور الفصل العنصري « برلين » الجديد الذى تقيمة اسرائيل الان عبر الضفة الغربية. هذا البناء معروف الان بالجدار الفاصل او سور الفصل العنصري و الذى اصبح قبضة خانقة جديدة على فلسطين و اعتداء جديدا لدولة الاحتلال لانه يقوم على مصادرة اراضى، مصادرة مياه، تدمير للحياة و لسبل العيش للشعب الفلسطيني، كل هذا بدافع توسيع الاجراءت الاستيطانية تحت بنود نفس الحجج السابقة المعروفة من اجل تحقيق اهداف بعيدة المدى مماثلة لما حدث فى عام ١٩٤٨ .

المراقب الفلسطينى و شبكات المنظمات الاهلية الفلسطينية تحثكم على المشاركة فى هذه المجهودات عن طريق تنظيم المظاهرات و اللافتات و المحاضرات و كل الانشطة التى تساعد على زيادة الوعى فى مجتمعاتكم عن تاثير و معنى اقامة سور الفصل العنصري الجديد.

و هذة دعوة لك لتقول لا لسور الفصل العنصري

أزمة «فتح» أزمة النظام السياسي

يخطئ من يظن أن أزمة تشكيل الوزارة في جانبها الداخلي تتمحور فقط حول توزيع الحقائب داخل «فتح»، وصعوبة إرضاء كافة الأطراف الطامحة لدور مباشر في القرار السياسي من خلال الوزارة.

لا شك أن هذا الجانب يشكل ناحية من نواحي الأزمة، ولكنه في الواقع أقل أهمية من الجانب الأساسي والجوهري الذي يشكل «أزمة فتح» والذي يتبدى ظاهرياً وينعكس كأزمة «استوزار».

ما هي أزمة «فتح»؟ إنها بكل بساطة أن «فتح» ليست جزءاً واحداً أو حركةً واحدةً أو تنظيماً واحداً. إنها مجموعة من الحلقات والمحاور والعلاقات والارتباطات لا يجمعها إلا صمغ لاصق هو الرئيس عرفات. دون هذا العنوان، تتشظى حركة «فتح»، وتتناثر أجزاؤها، ولن تتماسك بوجود أو عدم وجود الطامحين في الوزارة.

إن الوزارة هو العنوان الخطأ لمن يرى دوراً مستقبلياً لـ«فتح» كحركة، بعد مرحلة القيادة التاريخية، ذلك إن المهمة الأولى هي إصلاح الحركة، لضمان بقائها واستمراريتها. هذه هي القضية الأساسية. ما عدا ذلك، فإن دخول الوزارة هي سحابة صيف ستتبدى مع تغيير الظروف، وبخاصة إن أقدمت الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ تهديداتها تجاه الرئيس عرفات. وبشكل أعم، إن مشكلة «فتح» هي، أيضاً، مشكلة النظام السياسي الفلسطيني، والذي اختزل خلال السنوات القليلة الماضية في شخص الرئيس. إن ضمان الاستمرارية في الشرعية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني، أسوة بالشرعية التمثيلية داخل حركة «فتح»، هي المأسسة.

نعم، إن المأسسة هي الحل. دون ذلك سينهار النظام السياسي الفلسطيني وستنهار حركة «فتح» في غياب الصمغ اللاصق للنظام وللحركة.

والمأسسة فيما يتعلق بالحركة تعني انتخابات دورية للمجالس واللجان المختلفة واختيار ممثلين، بما في ذلك مرشحون لحقائب وزارية، أسوة بما هو معهود ومألوف من إجراءات لأحزاب غير شعبوية لا تندثر في غياب القائد.

فلا يعقل أن تختزل حركة «فتح» إلى شخص قائدها، كما لا يعقل أن تختزل الشعب الفلسطيني إلى شخص القائد مهما كانت أهميته التاريخية ودوره في حياة هذا الشعب. هذا خطر يهدد الأمة والمستقبل كما يهدد الحركة.

لقد اختار نواب «فتح» في المجلس التشريعي، سواء أكانوا معارضين أم «موالين» في موضوع الوزارة، المعركة الخطأ، والمعركة الأسهل. نعم، إن المعركة الأصعب هي معركة إصلاح «فتح»، وهذه بدورها تتوافق مع إصلاح النظام السياسي الفلسطيني. هذه هي القضية. ما عدا ذلك، كله هباء فهو منثور وجهد ضائع.

في هذا العدد

ضرورة فحص الخيارات.	علي الجرباوي
الباحثون عن الذهب في أعشاش العصافير.	أحمد داود
حكومة ابو علاء لو دامت لغيرك ما الت اليك.	خليل شاهين
المعارضة الاسرائيلية: سبات في حضن الاجماع.	انطوان شلحت
التحريض الاسرائيلي: المفاهيم و المعايير و التجليات.	محمد صلاح عطار
لماذا التجمع الديمقراطي؟	حيدر عوض الله
وجهة نظر قانونية حول مشروعية المقاومة.	ناصر الريس
الخداع الاسرائيلي في مفاوضات كامب ديفيد.	هاني المصري

ضرورة فحص الخيارات

علي الجرباوي
أستاذ العلوم السياسية/جامعة بيرزيت

في الوقت الذي انهمكت فيه الأوساط السياسية الفلسطينية، تحت وطأة حمى الاستوزار التي أصابت المئات، بتشكيل الحكومة الفلسطينية المرتقبة، ولم يجد رئيس الوزراء المكلف وسيلة لضبط وتأجيل الخلافات إلا بالإعلان عن تشكيل حكومة مقلصة ولكن مفتوحة في المستقبل للاستزادة، توصلت الحكومة الإسرائيلية إلى قرار بإجماع عريض لإقامة المرحلة القادمة من السور القاسم (وليس العازل) للضفة الغربية. وإذا أخذ بالاعتبار أن العملية الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ لم تتوقف منذ أن بدأت ليوم واحد على الإطلاق، فإن السؤال الأهم الذي يطرح نفسه: لماذا ينهمك ويختلف المستوزرون الفلسطينيون على تشكيل حكومة لن تجد ما تتفاوض عليه مستقبلاً؟ فالتسوية السياسية المقبولة على الحكومة الإسرائيلية الحالية (وعلى الأرجح الحكومات القادمة) يتم فرضها على أرض الواقع، ولا تتطلب إلا الموافقة الفلسطينية عليها. وهذه التسوية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية تقوم على حشر الفلسطينيين في أصغر بقع ممكنة، على هيئة كانتونات معزولة، داخل الضفة الغربية تحديداً، ومنحها حكماً ذاتياً لا سيادياً، مع السماح للفلسطينيين بتسميته «دولة» فلسطينية (أو حتى «إمبراطورية»!). إنها «دولة» ما تبقى للفلسطينيين من القضم الإسرائيلي، وعلى الأغلب أن مساحتها النهائية لن تتجاوز نصف مساحة الضفة الغربية. ولتمرير هذا الحل الإسرائيلي ستأتي هذه «الدولة» النهائية متطابقة شكلياً مع مفهوم «الدولة المؤقتة» التي تدعو «خارطة الطريق» لإقامتها خلال مرحلتها الثانية. وبعد أن يقبل الفلسطينيون بها، على أساس كونها مؤقتة، سيتوقف تنفيذ «خارطة الطريق» نهائياً، كما توقف قبل ذلك تنفيذ اتفاق أوسلو.

منذ دخل الفلسطينيون معمعة التسوية السياسية مع إسرائيل والموقف الرسمي الفلسطيني يقوم على أساس أن الحل التوافقي يجب أن يحقق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية السيادية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧ (مع إمكانية الموافقة على تعديلات طفيفة متبادلة) وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل لقضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية. ومع السور القاسم واستمرار عملية الاستيطان يبدو أن إمكانية تحقيق هذا الهدف الفلسطيني آخذة في الاضمحلال. ومن الجلي أن إسرائيل، بناء على خبرتها التفاوضية السابقة مع الجانب الفلسطيني، لا تعير الموقف الرسمي الفلسطيني أي اعتبار، فهي تأخذه على اعتبار أنه موجود للاستهلاك العام ولا يشكّل موقفاً قاطعاً وقطعياً. فقد بقي الفلسطينيون يريدون التفاوض على الرغم مما تقوم به إسرائيل من فرض وقائع على الأرض تطيح بإمكانية تحقيق هدفهم المعلن، ولم يهددوها مرة واحدة، وبجدية، أن الأمرين لا يستقيمان، فإما الاستيطان ومصادرة الأراضي وإما المفاوضات. وإسرائيل لا يقلقها على الإطلاق استنكارات السلطة الفلسطينية وتنديداتها ببناء السور القاسم واستمرار عملية الاستيطان طالما أن هذه السلطة تواقة دائماً للجلوس على طاولة المفاوضات. تعتقد إسرائيل أن تصرف السلطة الفلسطينية يدلّ على أنها محشورة في الزاوية، ولذلك ستقبل في نهاية المطاف بالأمر الواقع لكونها فاقدة للخيارات، سوى استمرار التعاطي مع الوقائع والطروحات الإسرائيلية. فهل حقاً فقدت السلطة الفلسطينية الخيارات وأصبحت مسيّرة في نفق إسرائيلي مظلم وذي نهاية معلومة ومحددة أصلاً؟ وهل حقاً لا يوجد أمام الفلسطينيين سوى القبول بالقدر المحتم إسرائيلياً، والذي يقضي باستسلامهم لواقع الكنتنة؟

من يدّعي بأن لا خيار للفلسطينيين سوى استمرار التفاوض مع إسرائيل مخطئ تماماً لأن للفلسطينيين، بغضّ النظر عن تردي الأوضاع الإقليمية والدولية واستفراد إسرائيل بهم، خيارات أخرى. ولكن، كما هو معلوم ومتوقع، فإن لكل خيار استحقاقاً وثمناً، ومن يدّعي إغلاق باب الخيارات على نفسه يكون باختصار غير مستعد لدفع استحقاقاتها وأثمانها.

إذا أرادت السلطة الفلسطينية استمرار الانسياب في مجرى الخيار القائم حالياً، والذي يجمع ما بين التنديد والاستنكار بما تفرضه إسرائيل من وقائع والسعي الدائم للعودة للتفاوض معها، فإنها لن تحقق سوى المرسوم إسرائيلياً لحل القضية الفلسطينية. والاستمرار بتبني هذا الخيار سيكون مكلفاً للفلسطينيين على كل الأصعدة، فهو لن يحقق توافقاً فلسطينياً داخلياً، وسيؤدي إلى استمرار تعرّض السلطة للضغوط والابتزازات الخارجية، ولن ينقذها من إلقاء تبعات فشل مسيرة التسوية السياسية عليها، وسيغلق الباب نهائياً على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧. لن يفيد السلطة، إن بقي هذا الخيار سائداً، الاستمرار بتغيير الحكومات، أو تشكيل حكومة مقلصة أو موسعة، أو مناشدة الأطراف الإقليمية والدولية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مسيرة التسوية. فالتسوية في هذا الخيار ستبقى مرهونة للسياسة والاشتراطات الإسرائيلية، وستنساب لتحقيق الأهداف الإسرائيلية.

آن الأوان للتحرر من هذا الخيار السيئ وكسر نمطية التصرف الفلسطيني المتوقع ورتابة عملية التسوية السياسية الحالية. فإسرائيل بقيت دوماً تكسر النمطية والرتابة من خلال إقامة وقائعها على الأرض الفلسطينية، وآن لنا الأوان كي نواجهها بنفس طريقتها. على الفلسطينيين استعادة الإمساك بزمام المبادرة الذي أفلت منهم منذ مدريد حتى الآن، وبدون إثارة حفيظة أي طرف خارجي عليهم على الإطلاق. ويكون ذلك من خلال إعلان الحكومة الفلسطينية الجديدة عن موقف فلسطيني موحّد، جدّي، وواضح من مستقبل عملية التسوية السياسية. ويقوم هذا الموقف، الذي أعتقد بإمكانية التوصل إلى إجماع فلسطيني داخلي حوله، على أساس أن الجانب الفلسطيني قبل بالتسوية السياسية التي تحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧، وأنه لن يقبل على الإطلاق ما دون ذلك، واستمرار عملية التفاوض العدمي مع إسرائيل التي تقوم بتغيير الوقائع على الأرض لإجبار الفلسطينيين بالقبول بدولة مقلصة وكانتونية. لذلك، فإن الجانب الفلسطيني سيمنح مسار التسوية السياسية مدة ستة أشهر أخيرة يلتزم فيها طواعية بهدنة، ويترك خلالها المجال لإسرائيل والمجتمع الدولي لحزم الأمر وإبراز التوجه القصدي لعملية التسوية بشكل فعلي وفعّال. فإن اقتنع الفلسطينيون بأنهم لا يتعرضون لمسار مخادع وإنما لعملية جادة ستنتج نهاية فعلية للاحتلال وإقامة الدولة، فسوف يستمرون في هذا المسار. أما إذا تبيّن عكس ذلك (وهو الأرجح)، فلا حرج عندئذٍ على الجانب الفلسطيني الذي يجب أن يعلن إغلاق هذا المسار نهائياً، والتحول إلى مسار الدولة ثنائية القومية. ولكي يكون هذا المسار الجديد فعلياً وفعّالاً فإن الحكومة الفلسطينية تعلن منذ الآن أنها ستستقيل بعد فترة الفحص والتيقن المشار إليها أعلاه إن لم تقتنع بجدوى مسار تسوية إقامة الدولة الفلسطينية، وستوصي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بضرورة حل السلطة الفلسطينية، إذ لا ضرورة لسلطة إلا إذا كانت ستقام الدولة. أما سلطة تستغلها إسرائيل لإخفاء استمرارية احتلالها وللتخلص من عبء الفلسطينيين الديمغرافي- السياسي فلا حاجة فلسطينية لها.

يجب أن توضع إسرائيل، والمجتمع الدولي من خلفها، على المحك. فإما حلّ جدّي يضمن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وفق أسس ومعايير الشرعية الدولية، وإما ترك الأمور تنساب نحو إقامة الدولة الثنائية القومية. إن أعظم ما تخشاه إسرائيل على مستقبلها يتمثل بالدولة ثنائية القومية، وهي تحاول بكل السبل الحؤول دون ذلك. هذا هو «البعبع» الذي يؤرقها، وعلينا أن نكون جديين في تحويل هذا «البعبع» إلى احتمالية واقعية. تظن إسرائيل أنها حشرت الفلسطينيين عندما وافقت على وجود السلطة الفلسطينية. آن الأوان للسلطة الفلسطينية أن تجيب إسرائيل بأنها على استعداد جدّي لحلّ ذاتها. عند هذا الإعلان سيكون على إسرائيل أن تقرر إن كانت تريد العودة لتحمّل أعباء وتكاليف الاحتلال، ومواجهة الشعب الفلسطيني مباشرة دون وجود عنوان رسمي له تحمّله اللوم صباح مساء، والانسياب نحو نهاية يهودية الدولة خلال عقدين من الزمن.

على إسرائيل أن تعرف أنها لن تستطيع أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن. والفلسطينيون هم الجهة الوحيدة القادرة على إثبات ذلك. فهل سنثبت ذلك، أم سنبقى منهمكين في الاستوزار والشجب والاستنكار، بينما تقوم إسرائيل بإنهاء عملية حشرنا في الكانتونات؟

الباحثون عن الذهب في أعشـــ

أحمد داود

لم يكن أكثر المهمومين، والمشتغلين بالشأن الحزبي (الفصائلي)، يجدون حرجاً في الذهاب في نقد تجربة الفصائل الفلسطينية، إلى إصدار حكم بفشلها، ولكن عند الوصول إلى السؤال التاريخي: ما العمل؟ يجد أكثرهم نفسه ملزماً بفصل ذاتياته وحساسياته عن الواقع، ويميل إلى الموضوعية مقراً بأن الحياة السياسية في فلسطين آيلة إلى نهاية فاجعة، إذا لم تكن هناك أحزاب، وحركات تمدها بالحيوية، وبخاصة أن عطالة الحياة السياسية تؤدي إلى عطالة المجتمع في كل مستويات حراكه، وتتكون على واقع البطالة طبقة أو طبقات سياسية عشوائية تتبادل الإفساد والفساد والاستبداد، ويتلاشى معنى السعي لإنجاز أية مهمات ديمقراطية وإقامة المجتمع المدني المنشود، ناهيك عن انعدام إمكانية النهوض بمهمة تحرير الشعب والأرض الرازحين تحت أبغض احتلال.

ولعلها مناسبة للقول، إن فصائلنا في فلسطين، وشتاتها تزداد الحاجة إليها، وتزداد حاجتها إلى رفع أهليتها، وإعادة تأهيل هياكلها، ومراتبها، وأدوات تحليلها، وخطابها، ورؤيتها لتجديد وظيفتها التي تزداد تعقيداً على تعقيد.

بيد أن هذه الفصائل، لا تستشعر خطراً من استمرار انخفاض مستوى أهليتها، وتقهقر حال نخبها القيادية إلى أسفل درك (انظروا في قوائم المستوزرين من أهالي «فتح» ومرشحي الفصائل الديمقراطية للوزارة العتيدة)، وهو ما سيفضي إلى تفاقم وضعها سوءاً على سوء، وسيقضي على البقية الباقية من إمكانية نهوض في أحوالها.

لقد كان المصابون بالخيبة من الفصائل، وبخاصة اليسارية أو الديمقراطية منها، كما يصف رعايا هذا التيار أنفسهم، يقترحون قبل استفحال الخراب السياسي، أن يعاد النظر في شروط وأوليات القائم من الفصائل، لتضمن تأثيرها، وتجديد عمارتها باستمرار منعاً للتآكل والانفصال عن السوية، وتجنباً لبقاء الفصائل منتجاً على مقتضى العصبية المغلقة، وعلى منظومة عقائدية تغري بإلغاء الآخر لتصل إلى إلغاء الذات من خلال انحلال العصبية الواحدة إلى عصبيات متنابذة، بانشقاق الفصيل إلى اثنين أو أكثر (بحسب التساهيل)، ما يجيز لنا التهكم بمرارة أنها صارت بحاجة إلى (حبوب منع حمل)، للحد من (نسلها) بالانشقاق، أو بتنفيذ عمليات (تطهير عرقي) تطبيقاً للمقولة اللينينية المشؤومة (الحزب لا يقوى إلا بتطهير نفسه(التي كرستها ثقافة الانحطاط الستاليني، وقد تجمعت أخيراً ثلاثة منها مصابة بضمور عضلاتها السياسية، والشعبية، والتنظيمية (حزب الشعب، وحزب «فدا»، وجبهة النضال) بالإضافة إلى كوادر مهاجرة من فصائل يسارية أخرى في شيء دعوه (التجمع الديمقراطي الفلسطيني).

بالطبع، هذا ليس حكماً (قيمة) على (التجمع) وناسه، وليس مناهضة لعملية تجميع هذه الفصائل، بل محاولة للتبصر فيها، إذ ليس من الناجع أن نخترع أحزاباً أو تجمعات لأحزاب نشكلها بما تيسر، وبمن حضر، وكيفما اتفق، لأنها سوف تكون عرضة لأمراض البيئة السياسية، هذا لأن القوى التي تتشكل منها هذه الأحزاب أو التجمعات هي المصدر الطبيعي لهذه الأمراض وحاملة لها، بسبب خيباتها وإحباطاتها، ما يعني أن المهمة المؤهلة لإنجازها هي عملية إنتاج موسعة لأزماتها.

في معرض (الافتتاح)، نضع كرسي الكلام في حلقة الداعين إلى أن أصل حضور أو استحضار القوى (الديمقراطية) واليسار عموماً يبدأ من مراجعته الشاملة لتجربته التي لم تحصل حتى الآن، هذه المراجعة التي لا تنوب منابة (أفعال ندامة) أو ما يسمونه في (الأدب الحزبي) النقد الذاتي، فإعادة بلورة الذات اليسارية الراهنة ليست مستحيلة من خلال إعادة قراءة موروث هذه الذات التي كانت في الماضي ناشطة وفاعلة ومؤثرة في مسار الأحداث، وليست مغلقة ومنفعلة وهي تتأمل مسار انحدارها كما هو حالها الآن.

لقد تيقنت مما كنت متشككاً فيه، عندما (أيقظتني) قراءة الأوراق الثلاث الصادرة عن التجمع إياه، (فصحوت) على حقيقة صافعة تقيم الدليل على المستوى المتقشف الذي وصلت إليه الطبقة السياسية اليسارية الفلسطينية، هذا اليقين خالطته الدهشة عندما قرأت أن الأوراق (ما غيرها) حصيلة نقاشات تواصلت أعواماً عدة ، فخرجت على هيئتها التي نشرت فيها على الناس: مجرد ورقة سياسية أو (إعلان نوايا) لا أكثر ولا أقل يوجد مثلها، وعلى شاكلتها أطنان من ورق أدبيات، وبيانات الفصائل الفلسطينية المختلفة، وملحق ثان بمهامه الديمقراطية، وورقة ثالثة تشرح أسسه التنظيمية، أي أن العدة السياسية التي أطل بها (التجمع) على الجمهور واهنة، عتيقة، ومتآكلة، ولا (تبهج فماً جائعاً، ولا تملأ معدة خاوية)، ولو كانت صالحة أصلاً لما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية (معصورة) اليوم بين حجري رحى أزمة طاحنة بكل أطيافها.

إن اللغة الاحتفالية، التي قدم بها التجمع نفسه عبر أوراقه الثلاث، أكدت أمراً واحداً لا مراء فيه، أن أزمة أهل اليسار على ما يظهر هي الأشد عمقاً، فبعد السقوط المدوي للمرجعيات النظرية والمعرفية التي نهلوا منها منهجهم السياسي والفكري وبنوا (صروحهم) التنظيمية على أساسها على امتداد سنوات طويلة، لم يبق لهم منها سوى بعض الذكريات والإحالة إلى الذاكرة عندما كان لليسار الفلسطيني حضور يتكئ على وزن الشقيق الأكبر (الاتحاد السوفيتي)، يتم استدعاؤه الآن. فما دامت مستودعات الراهن خاوية، فلا بأس من الغرف من خوابي الماضي التليد. فبدل البحث في أزمة اليسار بعد كل التحولات والإطاحات التي طالتهم في الصميم، لم تأت الورقة، ولو مرة واحدة، على ذكر هذه الأزمة وتشخيص أسبابها، وسبل الخروج منها، بل إنها ذهبت باتجاه معاكس، حيث أفردت مساحة واسعة لمدح الذات وتبجيلها، واستغرقت طويلاً في تعداد فضائل، ومزايا، وسجايا التيار (الديمقراطي) بوصفه (ترياق الحياة، وخشبة الخلاص..!!). لكن مع ذلك، وفوق كل ذلك، لا أحد يعلم كيف يمكن أن تفعل هذه القوى مجتمعة ما عجزت عن فعله بالمفرق..!!

لقد تجاهل التجمع أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية بمختلف أطيافها، وبضمنها اليسار، في مختلف مجالات حراكها، وغابت تماماً من متن أوراقه ، فلا دراسة معمقة على سبيل المثال لا الحصر لانسداد أفق الخيارات السياسية الفلسطينية الراهنة، يستوي في ذلك دعاة الخط التفاوضي بدعاة الخط الانتحاري، ولا تحليل مقنعاً للانتفاضة بأطوارها المختلفة بعد ثلاثة أعوام على اندلاعها وما انتهت إليه، وما هي آفاقها، وإن كانت فيما وصلت إليه مجدياً الاستمرار بها أم لا، هل غيرت في موازين القوى وعدلت فيها، هل هي قادرة على حمل إسرائيل على التسليم بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وما هي آفاق تطورها، وما هو البرنامج والشعارات السياسية الواقعية القادرة على تحقيقها، دون مبالغات.. كذلك أيضاً لم يذكر اتفاق (أوسلو) الذي نقل الوضع الفلسطيني من مقام إلى مقام إلا مرة واحدة في إطار دعوة التصدي لأضراره، وما إذا ظل هذا الاتفاق قائماً أصلاً أم لا، وهل يمكن بعث الحياة في عملية السلام برمتها من جديد، أم أنها لفظت أنفاسها الأخيرة وقضي الأمر. وعليه، ما هو البرنامج الوطني التالي على هذه المرحلة.. السلطة الفلسطينية لم تذكر هي الأخرى إلا في معرض الإجابة عن سؤال المشاركة فيها أم لا، (وفقاً للظروف)، تجيب الورقة السياسية، فيما واقع الحال يقول (دائماً وفي كل الظروف)، أي أننا لا نعلم إن كان

حكومة «أبو علاء»: لو دامت لغيرك ما آلت إليك!

خليل شاهين

من يستطيع التكهن بحجم الإجابات المتوقعة عن سؤال: من أية نقطة ستبدأ الحكومة المقلصة برئاسة أحمد قريع «أبو علاء»؛ من حيث بدأت حكومة محمود عباس «أبو مازن» أم إلى حيث انتهت، أم من نقطة تحول دراماتيكي في التعامل مع ملفات السياسة والأمن والاقتصاد والإصلاح وغيرها؟!

ربما يصعب التكهن بعددها، ولكن يمكن الجزم أننا سنكون أمام طيف من إجابات متعددة لا تخلو من تناقض، يعود أحد أسبابه إلى تسجيل «أبو علاء» أول نجاحاته، وربما أبرزها كخلف لرئيس الوزراء المستقيل «أبو مازن»، في دفع حالة الارتباك الفلسطينية لتبلغ من العمر أرذله، من خلال دعوته المتكررة لتعزيز الوحدة الوطنية مع إدارته الظهر- في المقابل- لموقف معظم القوى الوطنية والإسلامية الرافض لتشكيل «حكومة طوارئ»، أو عادية مقلصة، والمتشكك إزاء ما تضمره لـ «ضبط الفوضى» في الساحة الفلسطينية، وكذلك الابتعاد عن إشراك الحالة الفلسطينية في الإجابة عن السؤال المطروح أعلاه، بما يعنيه من محاولة لتحديد برنامج ومهمات وشكل الحكومة الجديدة، فضلاً عن التلاعب لفترة بشهية «المستوزرين» الكثر عبر طرح تشكيلة حكومية موسعة تارة، وتشكيلة مقلصة تارة أخرى، بانتظار توسيعها لاحقاً، لأسباب لم يفصح «أبو علاء» عن وجاهتها للرأي العام المقصى عن دائرة صنع القرار المتعلق بمصيره.

باختصار، تعدد الإجابات وتناقضها مرده أن السؤال لم يكن مطروحا أصلا على أجندة الانشغال الفلسطيني النشط بأسماء ورثة الحكومة المستقيلة، بدلاً من برنامج الحكومة الجديدة، سواء أكانت موسعة أم مقلصة، والسيناريوهات الممكنة للدور المنوط بها في ضوء التطورات المحتملة خلال الفترة المقبلة، وربما قبل ذلك جدوى تشكيل الحكومة وبقاء السلطة ذاتها، لا سيما مع تصاعد التهديد الإسرائيلي بإعادة الاحتلال الشامل للأراضي الفلسطينية، وبخاصة مع استدعاء المزيد من قوات الاحتياط الإسرائيلية، وبدء عملية «العلاج الجذري» الدموية في رفح.

وفي وضع كهذا، يمكن الادعاء بانتفاء الأسباب الموجبة للاعتقاد أن مصيراً آخر ينتظر حكومة «أبو علاء»، سواء أكانت «طارئة»، أم «عادية» في ظل «حالة طوارئ» غير عادية، غير ما آلت إليه الحكومة التي دنت إليه، ليصح القول في مقام «مهندس أوسلو» الأبرز «لو دامت لغيرك ما آلت إليك»، ليس انطلاقاً مما في القول من عبرة التداول الديمقراطي للسلطة، بل مما ستحمله حكومته من «فيروس الفشل» الموروث لها من حكومة أسقطها توهم انفتاح الأفق السياسي، ومن قبله تجاهل حقيقة كونها حكومة لا تزال تحت الاحتلال في نهاية المطاف.

ولا ينطوي هذا القول على شماتة مسبقة بحامل الفيروس الجديد المقبل على «موت سياسي» نال من قبل من حكومة «أبو مازن»، فلا شماتة في الموت، بل ينطوي على دعوة لنقاش سبل القضاء على الفيروس المسبب لمرض الحالة الفلسطينية، من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: إذا كان هناك قدر من الصحة في تحميل السياسة الإسرائيلية المتعنتة والموقف الأميركي المنحاز إليها قسطاً وافراً من مسؤولية الإطاحة بحكومة «أبو مازن»، فما الذي جعل ظهر هذه الحكومة مكشوفاً إلى حد سقوطها؟ وما الذي يحمل على الاعتقاد أن حكومة «أبو علاء» المرفوضة مسبقاً من معظم التيارات السياسية الفلسطينية، بما فيها من داخل حركة «فتح» ذاتها، تتسلح برؤية سياسية تمكنها من الصمود أمام العوامل الخارجية ذاتها التي واجهتها الحكومة المستقيلة؟ وما هو المطلوب فلسطينياً من أجل إحداث تحول دراماتيكي يمكن من التقاط زمام المبادرة في المعركة ضد الاحتلال؟

وفي الواقع، لعب الموقفان الإسرائيلي والأميركي دوراً ضاغطاً على حكومة «أبو مازن»، ومن قبلها حكومة ياسر عرفات، وسيتواصل الدور نفسه، بوتيرة أعلى ربما، على حكومة «أبو علاء» من بعدها، غير أن الجديد مع تشكل حكومة «أبو مازن» تمثل بارتفاع وزن العوامل الدولية، وكذلك الإقليمية، في التأثير على السياسة الداخلية الفلسطينية، بحيث يمكن القول إن الضغط الخارجي بات يمثل عاملاً داخلياً متزايد التأثير في السياسة الرسمية الفلسطينية، كما هو الحال في سياسة عدد من القوى السياسية، وبضمنها القوى الإسلامية، بل، شهدت الساحة الفلسطينية خلال الأشهر الماضية حالة من استدعاء التدخلات والضغوط الخارجية، الدولية أو الإقليمية، كلما استدعت الحاجة محاولة فرض مواقف معينة في الساحة الفلسطينية من هذا الطرف أو ذاك.

وتتحمل حكومة «أبو مازن» مسؤولية خاصة عن انكشاف ظهر السلطة الفلسطينية أمام الضغوط الخارجية، فقد جاء تشكيلها ليعبر عن نجاح اتجاه سياسي في الاستقواء بالضغط الخارجي، وبخاصة الأميركي، من أجل فرض رؤية سياسية تقوم على التباكي على ما يسمى «الفرص الضائعة»، لا سيما منذ «كامب ديفيد»، وتوهم إمكانية التمكن في نهاية مسار «خارطة الطريق» من الوصول إلى تسوية سياسية تكفل للفلسطينيين الحصول على ما كانوا أضاعوا «فرصة» اغتنامه سابقاً، ولكن هذه المرة بعد سلوك ممر إجباري «لا مفر منه»، يتمثل بتنفيذ الاستحقاقات «الأمنية» المطلوبة، أميركياً وإسرائيلياً، على صعيد القضاء على المقاومة، وإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، بقرار فلسطيني داخلي. ولذلك، لم يكن غريباً أن تندد حكومة «أبو مازن» بكل العمليات المسلحة الفلسطينية، بما فيها تلك التي استهدفت جنود الاحتلال أو المستوطنين في نطاق الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وأن تصم ذلك بـ «الإرهاب»، حتى قبل أن يفعل ذلك في وقت لاحق الاتحاد الأوروبي، واللجنة الرباعية.

وفي ظل تصارع أصحاب هذه الرؤية السياسية مع منافسيهم من أصحاب الرؤية المقابلة، بقيادة الرئيس ياسر عرفات، والمستعدة للتعاطي مع «خارطة الطريق»، دون رهان على إمكانية الوصول من خلالها إلى تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية، وأملاً بالخروج بأقل الخسائر الممكنة تحت وطأة الحصار والاحتلال العنصري المباشر والضغط الخارجي، لم يكن غريباً أن نشهد مواقف متناقضة من مسؤولين فلسطينيين، كأن يعتبر أحدهم أن حكومة شارون «لم تقرأ» بنود «خارطة الطريق»، في معرض إدانته محاولتها فرض رؤيتها على الجانب الفلسطيني، فيما يذهب مسؤول آخر إلى اتهام القيادة الفلسطينية ذاتها بأنها «لم تقرأ» هذه الخارطة، في معرض دفاعه عن وجوب تنفيذ استحقاقات لا مفر منها، بل وكان تعهد «أبو مازن» بالوفاء بها على الملأ في قمتي العقبة وشرم الشيخ!

غير أن أفضل قراءة لخطة «خارطة الطريق» ما كانت لتنقذ الحكومة المستقيلة من هذا المصير، لأن «الفهلوة السياسية»، وحملة العلاقات العامة مع بعض مسؤولي الإدارة الأميركية، وتبني خطاب سياسي موجه لخدمة هذه الحملة يقوم على ازدراء الرأي العام الداخلي، لم تكن لتغير حقيقة التوافق الإسرائيلي- الأميركي على إعادة صياغة السلطة الفلسطينية، بعد اعتبار رئيسها «غير ذي صلة»، لتصبح مؤهلة على الموافقة على حل تعد «الخارطة» الفلسطينيين به من الناحية الفعلية لا النظرية، ويقوم على حصولهم على «دولة كانتونات» تقام على ٤٢٪ من الضفة الغربية، و٧٠٪ من قطاع غزة، وهو ثمن بخس قبضه مؤجل بانتظار قضاء الفلسطينيين بأيديهم على رئيسهم المنتخب، وقيادتهم الشرعية، ومقاومتهم المشروعة للاحتلال، وقبل ذلك حق أكثر من نصفهم بمواصلة «ادعاء» انتمائهم إلى مدنهم وبلداتهم وقراهم التي هجروا منها عنوة.

أما الترجمة العملية في حقل السياسة اليومية لرؤية الحكومة المستقيلة، التي أحسن بعض أقطابها «قراءة الخارطة»، على ما يبدو، فتركزت في المجال الأمني على «إهداء» حكومة شارون «هدية مجانية» رفضتها علناً، عبر وقف فلسطيني لإطلاق النار من جانب واحد تحت عنوان «هدنة»، فيما تواصل تصعيد العدوان الإسرائيلي بمختلف الأشكال، في ظل حملة مسعورة لتسريع بناء جدار الفصل العنصري، وتوسيع الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وغير ذلك من أمور لا تتضمن «الخارطة» أصلاً ما يلزم صراحة بوضع حد لها.

وفي المجال السياسي، تم جر هذه الحكومة للتفاوض حول القضايا «التكتيكية» التي حاولت أن تسوق نجاحاتها الصغيرة فيها بوصفها «إنجازات» سرعان ما بددتها سياسة حكومة شارون على الأرض، ومنها مثلاً: إزالة بضع بؤر استيطانية غير مأهولة، وإعادة بنائها في أماكن أخرى، بل وتوسيع عدد من المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضي لصالحها، وإطلاق سراح أعداد من الأسرى والجنائيين، الذين تم اعتقال أكثر منهم، ورفع عدة حواجز قبل إعادة وضعها ونشر المزيد منها، إضافة إلى التسهيلات «المزعومة» لتخفيف الحصار، وعدم نقل مزيد من المدن للسيطرة الفلسطينية، فيما بقي الإنجاز الأكبر البدء بصرف الأموال المحتجزة لدى إسرائيل.

وفي سياق عجز الحكومة المستقيلة عن «توريط» حكومة شارون في تفاوض ترفضه حول أي من القضايا ذات الأبعاد والتأثيرات الإستراتيجية على طبيعة الحل النهائي، بل وقبل ذلك على تفاصيل الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، مثل: إزالة جميع البؤر الاستيطانية، وتجميد التوسع الاستيطاني، والتوقف عن مصادرة الأراضي، ومجرد وقف العمل في بناء «الجدار الفاصل» في هذه المرحلة، كان الفلسطينيون مجرد متفرجين هامشيين لا شأن لهم في اختيار حكومتهم، وتحديد خياراتها السياسية، أو في الصراع الدائر على تقاسم النفوذ في إطار السلطة، فيما يتواصل فرض الحصار المهين على رئيسهم المنتخب ورمز قضيتهم، وتعمل معظم الفصائل وفق أجندتها الخاصة في إعلان المواقف السياسية، وتطبيق أشكال العمل المسلح التي تخدم هذه الأجندة، في غياب أي جهد حقيقي من حكومة «أبو مازن» للمبادرة إلى قيادة الحالة الفلسطينية نحو حوار جدي حول الآفاق المتاحة لتطور النظام السياسي الفلسطيني عقب استحداث منصب رئيس الوزراء، والبرنامج السياسي الذي يمكن التوافق حوله، وأشكال العمل السياسي والكفاحي الكفيلة بتحقيق هذا البرنامج.

ولم يكن من شأن إدارة الظهر لما يمكن تسميته «الجبهة الداخلية»، وتعزيز عوامل صمودها، سوى كشف ظهر حكومة «أبو مازن» وإضعاف قدرتها على الضغط لاستكمال إغلاق حلقة مناورتها للخروج من المأزق الذي تعانيه الحالة الفلسطينية، بل وتآكل قدرتها على صد الضغوط الخارجية، ووصولها إلى «لحظة الحقيقة» التي تمليها «خارطة الطريق» تحت وطأة التفسير الإسرائيلي- الأميركي للاستحقاقات الفلسطينية المطلوبة: محاربة «الإرهاب» عبر تفكيك بنيته التحتية، أي الانزلاق نحو هاوية الحرب الأهلية.

وفي المقابل، لا يواجه ورثة الحكومة المستقيلة من أعضاء الحكومة المقلصة في ظل إعلان «حالة الطوارئ» خيارات أفضل حالاً إذا أعادوا «اجترار» التجربة المريرة السابقة، من خلال الدخول إلى معترك السياسية اليومية من النقطة ذاتها: إدارة الظهر للرأي العام الفلسطيني ومتطلبات تعزيز الجبهة الداخلية، وإعادة التفاوض من حيث بدأت حكومة «أبو مازن» حول إعادة تقديم «هدية» الوقف الفلسطيني لإطلاق النار من جانب واحد، وإزالة هذه البؤرة الاستيطانية أو تلك، وإطلاق أعداد من الأسرى، وتسليم السلطة «الوهمية» سيطرة فعلية على هذه «المدينة- الكانتون» أو تلك، وإزالة هذا الحاجز أو ذاك، وغير ذلك من قضايا إجرائية وتكتيكية، فيما تواصل حكومة شارون العدوان والاستيطان والتهام مزيد من الأراضي وبناء جدار الفصل العنصري، وغيرها من الإجراءات ذات الطابع الإستراتيجي، لتحسم بذلك على أرض الواقع طبيعة الحل النهائي.

إذا حدث ذلك، لن تجد حكومة «أبو علاء» في شكلها «الطارئ»، أو المقلص، أو ربما الموسع لاحقاً، من «الدولة» المنشودة ما تفاوض عليه سوى بقايا عظام التهمت إسرائيل لحمها، ولها في تجربة «الموت السياسي» لخيارات الحكومة التي سبقتها عبرة، فإذا شاءت الاستفادة منها لن يكون بمقدورها سوى أن تتحول بأسرع وقت إلى حكومة إدارة أزمة، وأن تفتح المجال لحوار جدي وعميق حول الخيارات المطروحة أمام الشعب الفلسطيني في ظل انعدام آفاق الحل السياسي الممكن في المرحلة الراهنة، وهي خيارات ربما يكون حل السلطة ذاتها، وإعادة النظر في مدى واقعية برنامج الدولتين، من أهونها بعد أشهر قليلة.

...ـــاش العصافير

هذا التجمع قوة معارضة أم شريكاً، أم ساعياً للظفر برأسها، وبهذا المعنى، لم تكلف فصائل التجمع والمنضوون فيه أنفسهم عناء تحليل وضع هذه السلطة، وماذا تمثل، وما هي آفاق استمرارها من عدمه، وهل هي ضرورة أم أنها صارت عبئاً على النضال الفلسطيني، ولا نية لرفع السؤال: لماذا تقهقرت حال القوى الديمقراطية والعلمانية، واحتلت مكانها القوى الأصولية الدينية، وأسباب هذا الصعود وكيفية التصدي له إن كانت هناك نية لمقاومة تأثيره، ثمة غياب شامل لتعيين موقع القضية الفلسطينية في إطارها الإقليمي والدولي، ولا ذكر لمعنى احتلال العراق وتداعياته الاستراتيجية على فلسطين وعموم المنطقة، بل لا توجد كلمة واحدة عن الصورة التي انتهى إليها عالم اليوم بعد أن عقدت راية زعامته للإمبراطورية الأميركية والموقع الإسرائيلي فيها ... الخ من أسئلة لا يعثر القارئ في أوراق التجمع على أثر لها ولا تؤرق القائمين عليه، وإن عثر عليها، فهي إشارات وإيماءات لا تليق بالإرث اليساري شديد الغرام بالتحليلات المطولة على مساوئه. أما التحديق في قوائم أسماء الموقعين على الإعلان فهي حكاية تحكى، ولكن ربما في مقام آخر.

أخلص إلى القول إن التطورات العاصفة على الساحة الفلسطينية وفيها ومن حولها، لم تدفع اليسار الفلسطيني وبضمنه (التجمع)، إلى خارج خطابه المألوف. هذا لأن أوضاعه، بأجنحته المختلفة، صارت فاقدة لقوى دفعها الحقيقية. وعليه، فإن الفقر المدقع الذي عانته أوراق التجمع يعكس معطيات واقعه، وهو ما يدفع إلى طرح فيض من الأسئلة، على الرغم من ظن أصحابها أنها دلالات على إسهامهم في الإجابات.

فاليسار الفلسطيني، وفي صيغة التجمع هذه المرة، ظل أبكم، لعاهة في مضمون الطرح والسجال والنقاش والانتساب إلى ميدان الفعل، وليس لاستعصاء في النطق، فالثرثرة في هذا المجال تكاد تصمّ الآذان، والمرض الفكري في أوساط اليسار صار مزمناً، ويكاد يكون عضالاً، لذلك، تبدو فرص النقاهة صعبة، وحدتها تتجلى عن استدامة وإقامة، وإلا، فكيف يفسر (الحائرون) حيرتهم أمام فظاعة ما يجري؟ وعلى أي محك يقيسون صحة نظراتهم؟ وإلى أية مرجعية عملية ونظرية يستندون في (مباشرة) مراجعاتهم تلك التي لم تحصل لدى فصائل اليسار حتى الآن، والتي، يبدو أنها لن تتحقق، وتلك التي وضع أصحابها أنفسهم خارج مواضيعها، ثم (استراحوا) على ضفاف (رحلتها المضنية).

هذه الجولة السريعة في مفاصل ميادين فعل اليسار لا ترمي إلى دعوة استغراق في (المستوى النظري)، بل هي تهدف إلى تجديد الانتساب اليساري إلى ميدان الفعل السياسي في مواجهة ظرف عصيب وشديد الوطأة، بعد كل ما عشناه ونعيشه من أزمات.

ما سلف، لا يعني بأي حال من الأحوال إعلان براءة، أو ادعاء كاذباً بأنني قاطع لجذوري، أو أنني تماثلت للشفاء من علل (بني قومي)، فهذه (مباهاة أقارب وجيران) آبائها، ولا أتحسس من يساريتي وانتمائي لأهل هذا التيار (بعجره وبجره)، بمقدار ما أميل إلى توسيع مروحة طرائق المعرفة في فهم (جماعتي) التي لا تختزلني، ولكني لا أعافها، ولا أنتصل منها سعياً لإثبات أهليتي للانتساب لغيرها.

أخيراً، لعل في إعلان (التجمع الديمقراطي) ما يوجب القول بنزاهة إنه، يحرض على طرح الكثير من الأسئلة الراهنة، ويرجئ بعضاً منها دون أن يلغيها، وهذا مقدر له أن يستكشف إمكانية الربط المباشر بين التلمس النظري والجسّ العملي على أكثر من صعيد. مرة أخرى تتبدى ضخامة مأزق اليسار الفلسطيني، بالنسبة إلى ضخامة ما يواجهه، وفي الانتظار (القصير)، لا بد من خطوة واعدة، ولتكن هذه الخطوة قيام (التجمع)، حتى ولو خابت توقعات كاتب هذه السطور فيه. هذه ملاحظات وإشارات غير نهائية ويسعدنا أن تفتح باباً للنقاش.

المعارضة الإسرائيلية: سبات في حضن «الإجماع»!

أنطوان شلحت

تتفاقم حالة «الإجماع الصهيوني» في إسرائيل مع استمرار المواجهة. وهي، في تفاقمها، تفرز اصطفافات غير مسبوقة. ولعل من شأن تمعّن دقيق في هذه الاصطفافات أن يشي بواقع أن شبه الغياب، إن لم يكن الغياب التام، حتى للمعارضة الإسرائيلية التقليدية، التي كانت تظهر وتأخذ دوراً فاعلاً ما في مراحل سابقة من النزاع، أضحى في حكم الصيرورة.

وليس من العسير إسناد ذلك من خلال مجموعة تطورات أخيرة:

بُعيد اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قرارها «المشهود» بـ «إزاحة» الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مع ما تضمنه هذا القرار من تجاهل أخرق، في قراءة الإسرائيليين، للزوبعة السياسية المحتمل أن يثير غبارها، أنشأ «سيفر بلوتسكر»، أحد كبار المعلقين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٢٢/ ٢٠٠٣/٩) افتتاحية تحت عنوان «قراران وردّتا فعل» أبدى فيها دهشته العميقة من اختلاف ردة فعل الأوساط السياسية والحزبية والإعلامية والشارع الإسرائيلي على القرار إياه عن ردّة الفعل الصادرة عن هؤلاء جميعاً على قرار حكومي آخر توازى معه وقضى بتقليص «مخصصات التأمين الحكومية». وهو اختلاف يتضاد بداية مع «مدى الأهمية وشدة الضرر الناتجين» عن كل قرار على حدة. فبينما جاءت ردّة الفعل على القرار الأخير، الذي وُصفت أبعاده بأنها محدودة وقابلة للإصلاح (وهو ما حصل، فعلاً، بمجرّد أن الحكومة تراجعت عن القرار وفق ما أوصى وزير المالية، بنيامين نتنياهو، الذي كان من أشدّ المتحمسين لاتخاذه)، متميزةً بمعارضةٍ حادّة شملت الوزراء ونوابهم ومحافظ البنك المركزي والمستشار القضائي للحكومة و«اللوبي» الاجتماعي ومعظم أعضاء الكنيست، فإن ردّة الفعل على القرار الأول، على الرغم من أن أحداً لم يختلف بشأن خطورته، كانت باهتة وملأ جميع المعارضين المذكورين أفواههم ماءً، بينما تداعت وسائل الإعلام الإسرائيلية كافةً إلى بثّ القرار، نصّاً ودلالة، بروح رسمية فاقعة، متعاطفة ومتفهمة له.

وأضاف «بلوتسكر» أن التمايز في ردتي الفعل، على نحو ما تم توصيفه، لم يقتصر على السياسيين وقادة الأحزاب جميعاً ووسائل الإعلام، وإنما انسحب أيضاً على الجمهور العريض، الذي يثبت يوماً بعد آخر أنه تعزّزت في أوساطه «نزعة إقصاء خيبات الأمل ومشاعر اليأس من جراء الأوضاع السياسية ? الأمنية ونزعة صرف الإحباط نحو مواضيع أخرى، «مدنية» بالأساس، اقتصادية واجتماعية... كما لو أننا نعيش مرة أخرى في دولة طبيعية»، على حدّ تعبيره.

ويخلص هذا المعلق إلى القول إن اللوذ بالنقد الاجتماعي العارم «يعتبر لدينا مساراً مجرّباً لمسلكية الإسكيبزم، أي التهرب من الواقع الدامي». ويتساءل: لماذا يعتبر الأمر تهرباً؟ ولا يلبث أن يجيب: لأن أي وزير مالية، حتى ولو كان حاوياً، لن يفلح في إعادة النمو والعمالة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، كما لن يفلح في تخفيف حدّة الضائقات الاجتماعية المتفاقمة دون أن تُحسم قبل أي شيء الحرب على الإرهاب»!!

لا يعني التلهي عن الأسباب الحقيقية لاحتقان الواقع الإسرائيلي بالنتائج المباشرة، الاقتصادية والاجتماعية، المنعكس على وجه الخصوص في مسلكية الرأي العام الإسرائيلي، أن لدى هذا «الرأي العام» جهوزية كافية لكي «يخرج إلى الشوارع» في مواجهة إجراءات يفترض أنها تهدّده في لقمة عيشه، وأماكن عمله، ومستوى دخله، وضماناته الاجتماعية. والدليل الساطع، الأكثر جدة، على ذلك أتى ضمن استطلاع خاص للرأي أجرته الإذاعة الإسرائيلية العبرية (الشبكة ب) يوم ٢٠٠٣/١٠/٢ أو بان عن أن فقط ٣٥ بالمائة من السكان الإسرائيليين يبررون الإجراءات النضالية في القطاع الإسرائيلي العام، التي أعلن عن البدء باتخاذها قبل الاستطلاع بأيام عدة، في حين أن غالبية هؤلاء السكان (٥,٦١ بالمائة) تعتقد بأنه «من غير الشرعي الإعلان عن إضرابات وخوض إجراءات نضالية في فترة أزمة اقتصادية»! وهذه النسبة الأخيرة ترتفع في أوساط مصوتي حزب «الليكود» الحاكم إلى ٨,٦٩ بالمائة، بينما تنخفض لدى مصوتي حزب «العمل» إلى ٥٠ بالمائة. أما في أوساط مصوتي الأحزاب اليمينية عامة، فإنها ترتفع إلى ٤,٦٨ بالمائة، بينما تنخفض لدى مصوتي الأحزاب «اليسارية» عموماً إلى ٩,٤٨ بالمائة (وهي نسبة مماثلة للنسبة التي تعتقد بشرعية الإضراب والإجراءات النضالية لدى مصوتي الأحزاب «اليسارية» عامة، بينما تنخفض نسبة الذين يعتقدون بشرعية هذا الأمر بين مصوتي حزب «العمل» إلى ٢,٤٧ بالمائة، مقابل ٥٠ بالمائة يعتقدون بعدم شرعيته، كما أسلفت الإشارة)!

فضلاً عن «البلبلة»، فإنّ ما ينبغي استقطاره من هذه النسب الجاقة هو أن التنائي عن «المبادئ اليسارية» للأحزاب العمالية هو «سيّد الموقف» في القاعدة الشعبية لحزب «العمل»، الذي لا يزال مصنّفاً باعتباره المعارضة الرئيسة لأحزاب اليمين الإسرائيلية. وخلال الأزمة المالية التي يعانيها هذا الحزب (ناتجة عن ديون طائلة تثقل كاهله)، تعصف به، أيضاً، أزمة سياسية ? تنظيمية مستعصية. وهذا ما عبرت عنه، مثلاً، تصريحات أخيرة لسكرتيره العام، عضو الكنيست «أوفير بينيس»، الذي سيغادر منصبه بعد انتهاء انتخابات السلطات المحلية في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) الحالي. ففي مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» (٢٠٠٣/١٠/٣) يقرُّ «بينيس» بأن الحزب يعاني أزمة قيادة منذ اغتيال يتسحاق رابين. لكن يظلّ الأمر الجوهري هو اعتقاده بأن أحد الأسباب الرئيسة لأزمته السياسية راجع إلى ارتكاب رئيسه السابق، عضو الكنيست عمرام متسناع، «خطأ قاتلاً» ? وفق توصيفه ? تمثّل في موضعة نفسه باعتباره «رمزاً يسارياً للغاية» ومجاهرته بنية عدم الدخول في حكومة وحدة مع «الليكود» (برئاسة أرئيل شارون)، وهو ما يعكس وجهة تفكير رئيسة لدى قيادة الحزب، إلى ناحية ما يسمونه بـ «تخفيف لدغة المعارضة لحكومة اليمين من مواقع اليسار»!

وجهة التفكير هذه نفسها تسود أيضاً في قيادة حزب «ميرتس». فقد تحدثت آخر الأنباء («هآرتس» ? ٢/١٠/ ٢٠٠٣) عن وجود خلافات حادة في صفوف قيادته، محورها رفض الغالبية فيها «جعل مواقف الحزب أكثر يسارية مما هي عليه الآن»!

وليس فقدان «مصباح ديوجين» فحسب هو السبب خلف أزمة أو بؤس اليسار الإسرائيلي إنما، أكثر من هذا، يكمن السبب في «الطبيعة المخصوصة» لهذا اليسار، التي قد تكون موضوعاً لمعالجة أخرى بيد أنه لا يمكن القفز عنها لدى أي حديث عن انعدام دوره المفترض بداهةً كمعارضة سياسية أيضاً.

في ضوء ذلك كله، تبدو المعارضة الفاعلة حالياً لحكومة اليمين الإسرائيلية ولانكفاء «اليسار الصهيوني» متمثلة في «كتلة السلام» وفي حركات أخرى لا تزال قاعدتها غير عريضة على شاكلة حركتي «يوجد حد» و«تعايش» وغيرهما. بينما يتضح باستمرار أن الأزمة الكبرى الراهنة للمعارضة الإسرائيلية التقليدية، للمأسسة، ناجمة عن ارتمائها في أحضان «الإجماع الصهيوني». وإن الموقف المناهض لرسالة الطيارين الإسرائيليين، التي أعلنوا فيها معارضتهم لعمليات الإغارة على الفلسطينيين العزّل بذريعة تصفية «قادة الإرهاب وناشطيه» والتي عادة ما توقع ضحايا كثيرة في صفوف المدنيين بينهم نساء وأطفال، يعدّ أحدث مؤشرات هذا الإجماع، الذي يتأثر معه موقف الجمهور في القاع.

فقد أظهر استطلاع الإذاعة الإسرائيلية، المذكور سابقاً، أن ٤,٧٣ بالمائة من الجمهور الإسرائيلي غير متماثل مع رسالة الطيارين. وتزداد هذه النسبة لدى مصوتي حزب «الليكود» إلى ٧,٨٨ بالمائة بينما «تنخفض» بين مصوتي حزب «العمل» إلى ١,٦١ بالمائة (نسبة المتماثلين مع الرسالة لدى هؤلاء هي ٢٥ بالمائة فقط). كما أنها تزداد لدى مصوتي الأحزاب اليمينية عامة إلى ٢,٨٥ بالمائة في حين تنخفض بين مصوتي الأحزاب اليسارية إلى ١,٥١ بالمائة (نسبة المتماثلين بين هؤلاء هي ٣٤ بالمائة فقط). ويرى ٨,٥٣ بالمائة من الجمهور الإسرائيلي أن هذه الرسالة هي تعبير عن رفض سياسي (مصطلح الرفض يحيل إلى تمرد أو عصيان ضرورة الدفاع عن «أمن إسرائيل») في حين يرى ٧,٣٣ بالمائة أنها تعبير عن احتجاج شرعي، بينما لم تعرف نسبة ٤,١٢ بالمائة أن تصنّف الرسالة. وترتفع نسبة الذاهبين إلى كونها «تعبيراً عن رفض سياسي» بين مصوتي حزب «الليكود» إلى ٨,٦٩ بالمائة وإلى ٢,٧٠ بالمائة بين مصوتي الأحزاب اليمينية. ومع أنها تنخفض إلى ٤,٤٤ بالمائة بين مصوتي حزب «العمل» وإلى ٣,٣٨ بالمائة بين مصوتي الأحزاب اليسارية فإنه لا يمكن الإعراض عن النسبة المناهضة لرسالة الطيارين في صفوف القاعدة الشعبية لـ «المعارضة» الإسرائيلية، ناهيك عما تعنيه هذه الأرقام حتى من وجود فجوة بين موقف القيادة وموقف القاعدة (قد تدخل في تسويغ الموقف الأخير عوامل ليست مشدودةً بالذات إلى سيرورة الحراك السياسي بشأن النزاع الفلسطيني ? الإسرائيلي).

بطبيعة الحال ثمة مترتبات عدة على اختفاء أعقاب المعارضة الإسرائيلية، علاوة على ما تقدم من اصطفافها حول إجراءات الحكومة اليمينية. ومن أهمها تجدّد النقاش حول الذاكرة الإسرائيلية في وجهة ما ينبغي استحضاره وما يتعين السكوت عنه ضمن المسعى العام لتناسيه. وهو نقاش سبق له أن احتدم وتحققت خلاله بعض الاختراقات المهمة إلى ناحية كشف جوانب مستورة من الماضي الإسرائيلي الصهيوني الأسود. وهذا موضوع مكانه ليس هنا، لكن الشيء البارز حتى الآن أن الكفّة الراجحة فيه هي لصالح الأطراف المناوئة لأية استئنافات على مخزون الذاكرة الإسرائيلية، المبرمجة بصرامة متناهية.

التحريض الإسرائيلي:

المفاهيم والمعـــــــ

محمد صلاح عطار
باحث في الدراسات الدولية

مع أن التحريض، لا يمكن بأي حال من الأحوال، تعريفه أو وصفه أو حتى الإشارة إليه بغير ذلك، من حيث كونه إحداثاً، أو تشجيع شعور قوي، أو فعلاً فيه اعتداء أو انتقاص أو إساءة وازدراء إلى شخص فرد بعينه، أو مجموعة من البشر، أو شعب من الشعوب، أو أمة من أمم الأرض. غير أن التحريض يخضع لمقياس الوتيرة، وانخفاض الوتيرة مؤشر تفضي دلالاته إلى ممارسة الضغوط بوسائل خشنة فيها توظيف محدود للقوة، بينما التحريض عالي الوتيرة هو إطلاق القوة للوصول إلى نتيجة حاسمة في صراع يقوم فيه الطرف الأقوى بمحاولة شطب الطرف الأضعف.

وإذا أردنا التعرف على الطرف الذي يمارس التحريض، فأول ما ينبغي الانطلاق منه، هو المعايير الموحدة التي تنطبق على الجميع وليس على طرف واحد. ويأتي في مقدمة تلك المعايير القانون الدولي الذي تندرج تحته منظومة كاملة من الشرائع والمعاهدات والاتفاقات وقرارات الشرعية الدولية، وكذلك الاتفاقات المبرمة تحت رعاية دولية. وعلى سبيل المثال، يمكن الانطلاق من معيار القانون الدولي ومتفرعاته لاتهام دولة إسرائيل بممارسة التحريض ضد الشعب الفلسطيني لأنها ترفض فكرة انطباق القانون الدولي عليه، وبالتالي لا تعترف بالشرعية الدولية وكل ما انبثق عنها من قرارات خاصة بالشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير المصير، أسوة بشعوب الأرض. لقد قدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ تأسيس دولة إسرائيل نموذجاً سلبياً شاذاً يتمثل بإنكار حق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي تقرير المصير، وترتب على هذا الإنكار تحريض منهجي متواصل، يسوّغ احتلال الأرض ومصادرتها وبناء المستعمرات عليها، وكبح تطور البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشويه الديمقراطية، ويسوّغ ممارسة شتى أنواع الاضطهاد والقمع والإرهاب والعقوبات الجماعية، إضافة لجرائم الحرب، كما يمنح دولة الاحتلال «حق» تقرير مصير الشعب الفلسطيني بشكل متعاكس مع إرادته وحقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق في رفض أو عدم الاعتراف بالقيادة التي يختارها الشعب الفلسطيني بالانتخاب، وبشكل متناقض مع أبسط المفاهيم الديمقراطية.

واستناداً إلى معيار القانون الدولي ذاته، فإن اتهام التحريض ينطبق على كل اتجاه سياسي فلسطيني أو أفراد يعلنون العداء لليهود بوصفهم يهوداً، أو يدعون إلى قتل المدنيين الإسرائيليين.

غير أن الإسرائيليين يحاولون تصوير كل نقد فلسطيني ضد الاحتلال وممارساته العنصرية وجرائم الحرب والتوسعات الاستيطانية ومصادرة الأراضي وفرض العقوبات الجماعية... الخ، يصورون هذا النقد والاعتراض بوصفه تحريضاً ضد اليهود والإسرائيليين. ويدمجون رفض الاحتلال والعداء «للعنصرية والفاشية» المحرمة دولياً بموقف بعض الاتجاهات المتطرفة التي تجاهر بالعداء لليهود. والأخطر من ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تجيز لنفسها ولوسائل إعلامها بالتحريض المنهجي العدائي ضد الشعب الفلسطيني، وتسمح للاتجاهات المتطرفة التي ترفع شعارات «الموت للعرب» وتدعو إلى «الترانسفير» طرد الشعب الفلسطيني من وطنه بحرية العمل، وتسمح لقطعان المستوطنين بمصادرة الأراضي وقطع أشجار الزيتون وتخريب الممتلكات. والغريب في الأمر أن إسرائيل تتهم الشعب الفلسطيني بالتحريض بشكل إقحامي ومبالغ فيه أو مقتطع من سياقه، ومن فرط إحاطتها المعرفية النابعة من السيطرة والتحكم بشؤون ومقدرات الشعب الفلسطيني فقد نجحت إسرائيل من استبدال موقعها من جلاد إلى ضحية، واستبدال موقع الشعب الفلسطيني من موقع الضحية إلى موقع المتهم، ويعد هذا الاستبدال التعسفي من أبشع أنواع التحريض.

ـــــايير والتجليات

التحريض الإسرائيلي بتجلياته المتعددة، والتي تطال التعليم، والعقائد، والإعلام والرموز والطرح السياسي، ما هو إلاّ نتاج لإفشال أيهود باراك المتعمد لمباحثات «كامب ديفيد»، والذي بدوره نتاج منطقي لنزعة العصف الفكري الذي مارسها أيهود باراك للتغطية على تهربه من الإيفاء باستحقاقات السلام. ولم يكن لجوء أيهود باراك إلى احتياط اليمين الإسرائيلي تحت يافطة الإجماع الوطني إلاّ الانتقال من مواقع الترويج الدعائي الإسرائيلي لأطروحات شمعون بيريس حول الشرق الأوسط الجديد، إلى ساحة التحريض السافر والتهييج الفاشي العنصري ضد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

إن فدية الفرصة الأخيرة، ترافقت مع وثيقة جهاز الأمن العام الإسرائيلي بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، والمعنونة «ياسر عرفات... ذخر أم عبء»، والتي جاءت حافلة بكل مفردات التحريض الفاشي من شاكلة: «أفعى»، «مجرم مقيت»، «كذاب عضال»، «رجل انقضى زمانه»، و«خائن»، وغيرها من مفردات الحقد الاستعماري العنصري.

تجليات التحريض السافر

يخطئ من يعتقد أن الإعلام الحكومي الإسرائيلي يقف وحده في ساحة التهييج العدائي ضد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية وقيادته ورموزه وثقافته الوطنية، فالعديد من المؤسسات والصحف ومراكز الأبحاث والدراسات وامتدادات المنظمة الصهيونية الأميركية، تدلي بدلوها وتخضع الجمهور الإسرائيلي لروايتها وأطروحاتها واستنتاجاتها ولرؤيتها السياسية في إقصاء الحركة الوطنية وإحداث فراغ سياسي في الأراضي الفلسطينية.

ويتجسد التحريض الرسمي الإسرائيلي في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الشبكة العنكبوتية، وهي كوزارة متخصصة لا تفرد إلاّ حيزاً بسيطاً لتخصصها الذي عرفت به كوزارة الخارجية، باب الاتصالات الدبلوماسية، أما الباب الثاني فله الحيز الكبير ولعنوانه «الإرهاب الفلسطيني ورد الفعل الإسرائيلي» عناوين فرعية فيها المواقف الأيديولوجية «أجوبة لأسئلة تطرح دائماً»، ومواقف سياسية ذات أبعاد أيديولوجية «المناطق المتنازع عليها»، الحقائق المغفلة عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وأيضاً «من في البداية .. الاحتلال أم الإرهاب»، وأيضاً تغطيات أرشيفية وإحصائيات رقمية، وباب آخر تحت عنوان الإرهاب في لبنان.

أما مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ففي مكتبه الصحافي خمسة أبواب، والباب الرابع يحمل عنوان إسرائيل تتعرض لهجوم، وفيه قائمة يومية، والباب الخامس بعنوان تقرير خاص /داني نافيه، ويتعلق بتحريض وتعليم الأطفال الفلسطينيين باتجاه الكراهية واللاسامية والعنف في السلطة الفلسطينية.

التحريض السياسي

يتمركز التحريض السياسي الإسرائيلي حول اللحظة السياسية الراهنة فالحكومة الإسرائيلية التي وضعت قائمة تحفظات طويلة على «خارطة الطريق»، وواصلت خرق الهدنة المعلنة، واستمرت باستهداف قيادات وكوادر العمل الوطني الفلسطيني في محاولة لإعادة صياغة السلطة الوطنية بما يتفق مع أطماعها الكولونيالية. وجاء قرار «إزاحة العقبة التي يمثلها عرفات» في هذا السياق.

وهذا ما أكد عليه يوفال ستينيز، رئيس لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، الذي قال: لسنا بحاجة للتحدث مع «أبو علاء» لأنه يترأس مؤسسة تؤيد بالمطلق الإرهاب، وهي سوف تستمر كذلك، إن قيادة م.ت.ف التي حضرت من تونس يجب أن تطرد، وذلك من أجل خلق فراغ يقود إلى انتخابات جديدة، وقيادة تعمل تحت تأثير هذه الدروس التاريخية.

إن الحكومة الإسرائيلية التي سمحت لنفسها باتخاذ قرار مبدئي بإزاحة عرفات، وقام أيهود أولمرت بالتبشير بنهاية السلطة الفلسطينية من خلال مقالته المعنونة «نهاية خارطة الطريق» والمنشورة في صحيفة وول ستريت جورنال والتي أبرزها موقع المركز المستقل للأبحاث الإعلامية «ايمرا»، حيث يقول أولمرت: لن نسمح لأنفسنا بالاعتقاد بمقولة أن المعتدلين على الجانب الفلسطيني قادرون على بسط السيطرة على المجموعات الإرهابية، ذلك لأن وجود المجموعات المتناثرة وغياب القيادة المركزية قد قلصت السلطة الفلسطينية إلى ما يشبه لبنان في ذروة الحرب الأهلية التي مرت بها، بكل بساطة لا توجد شخصية فلسطينية براغماتية ومسؤولة قادرة على ملء الفراغ القيادي ومواجهة «حماس» والإرهابيين الآخرين.

غير أن مورتون كلين، رئيس المنظمة الصهيونية الأميركية يذهب إلى أبعد من ذلك حين قال: أن العقبة الرئيسية في طريق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين تكمن في حقيقة وجود تراث كراهية اليهود، ووجود تراث العنف الذي يغطي مجمل المجتمع الفلسطيني، ويتركز في نظام التعليم والمعسكرات الصيفية، والإعلام، ووزراء الحكومة الفلسطينية، وأعضاء المجلس التشريعي. إن التخلص من عرفات ما هي إلا خطوة صغيرة في التعاطي مع قضية كبيرة جداً، ألا وهي غالبية الجيل الفلسطيني. إن إعطاء الفلسطينيين «الأرض الإسرائيلية» أو الأموال الأميركية لن يسهم في حل المشكلة في الحقيقة، بل يقود إلى نتائج وخيمة. إن المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى فترة طويلة ومكثفة للتخلص من الكراهية والعنف على شاكلة المجتمع الألماني في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي احتاج لمدى زمني طويل كي يتخلص من النازية، والفلسطينيون يحتاجون لسنوات وسنوات من التعليم باتجاه السلام والديمقراطية والتعايش.

www.zoa.org ٢٠٠٣/٩/٢٥.

التعليم الفلسطيني بعيون إسرائيلية

العيون الإسرائيلية لا تريد أن ترى في المقررات الفلسطينية ومنابع الثقافة الوطنية، إلاّ ما تريد أن تراه، ودون ذلك، فإن المعايير المتكاملة لا تنطبق على النظام التعليمي الفلسطيني، وبذلك يعتبر مخيباً للآمال لأنه أضاع الفرصة في تعليم أجيال المستقبل العيش مع إسرائيل بسلام.

يذهب مدير مراقبة الإعلام الفلسطيني، ايتمار ماركوس، إلى أبعد من ذلك في مخطوطته المعنونة «زراعة بذور الحرب القادمة» الحقيقة حول المقررات المدرسة الفلسطينية، حيث يقول: إن رجال التعليم الفلسطيني اختاروا تضمين المقررات تراث الكراهية، أما مركز رصد تأثير السلام والذي أنشئ بأموال أميركية في العام ١٩٩٨ وأجرى مسحاً للمقررات الجديدة للصفين الثالث والثامن تحت عنوان «اليهود، إسرائيل والسلام في المقررات المدرسية الفلسطينية» ويتضمن المسح ... ذكر اليهود مرات عدة، وغالباً بطريقة سلبية وفي السياق التاريخي للصراع الراهن وهم يوصفون بالمضطهدين، قتلة، الذين لا يتورعون عن إجهاض السلام. لم يبذل جهد من أجل إبرازهم كأناس آدميين لهم حقوق وطنية وغير ذلك، وكذلك تم إبراز القدس كمدينة عربية خالصة، وعاصمة لفلسطين، ولم يذكر الوجود اليهودي ولا الأماكن التاريخية والدينية والوطنية. وأيضاً، يوجد جهد منظم في المقررات الفلسطينية بإصباغ صفة الشيطانية، ووصم إسرائيل والمؤسسة الإسرائيلية بالشر باعتبار أن قيام إسرائيل تسبب بالنكبة، وتدافع المقررات الفلسطينية عن التسامح تجاه أتباع الديانات الأخرى، ولكن عندما يأتي الأمر للتفاصيل والمناقشة، فإن التسامح محصور بالمسلمين والمسيحيين، ويخلص المسح إلى نتيجة مفادها... الجولة الثالثة من الإصدارات الفلسطينية ما زالت لا تتوافق مع المعايير التي وضعتها اليونسكو، ومع وجود بعض النقاط الإيجابية فيها، فإنها لا تحتوي على التثقيف بالسلام الحقيقي والمصالحة مع إسرائيل.

لماذا التجمع الديمقراطي الفلسطيني؟

حيدر عوض الله

تباينت ردود الفعل المصاحبة للإعلان الرسمي عن ولادة التجمع الديمقراطي الفلسطيني، بين متشكك، ومؤيد، ومعارض. وبلغ الأمر في بعض هذه الردود مستوى النعي المبكر لهذا التجمع، قياساً على كل المحاولات السابقة التي بذلت في هذا السياق. ولمعظم هذه الردود ما يسندها من تراث وتجارب الحركة الوطنية الفلسطينية التي كان ديدنها التبعثر والتشظي. وفي إطار هذا الموروث، نضجت وتضخمت في بعض الأوساط السياسية والثقافية أداة قياس السلف على الخلف، وتضخمت ضمن هذه الثقافة، الحكمة بأثر رجعي. وبما أن العمل السياسي والذاكرة السياسية الفلسطينية، قربة مثقوبة، ولا مكان فيها للتراكم واكتساب الخبرات والتجارب، صارت كل محاولة في هذا الاتجاه أو ذاك مقياساً للفشل، لا مقياساً للتراكم باتجاه الهدف على الرغم من النكوص والتعثر.

لقد ظل العقل السياسي الفلسطيني أسيراً لرؤى ومفاهيم مبسطة، ساهمت مرحلة التحرر الوطني ولا تزال في إبقائه أسيراً للتبسيط. ويبدو أن التركيبة الذهنية للوعي الموروث، والذي لا يأنس للرؤية المركبة والمتناقضة، ويفتتن بالأحكام القاطعة ذات المعادلات البسيطة، والبعيدة عن التعقيد، قد عمقت هذه الرؤية، وأعطتها بعداً فلسفياً قائماً على معادلة، تفترض استحالة الاصطفاف السياسي والاجتماعي في ظل مرحلة التحرر الوطني، حتى ولو كانت وظيفة هذا تعميق المحتوى النضالي لهذه المعركة. فالتراتب الميكانيكي، الذي يرهن الاصطفاف في داخل الحركة الوطنية الفلسطينية بإنجاز كل مرحلة على حدة، يدلل بصورة ملموسة على عدم النضج الذي يخيم على العقل السياسي، كما يخفي مصالح متناقضة ومعقدة لهذه الرؤية التي تتسلح «بدماغوجيا» الوحدة الوطنية، طارحة من حساباتها مدلول وأهداف وبرنامج هذه الوحدة. فالفصل المتعمد بين الهدف وآلياته الاجتماعية والسياسية لم يورثنا إلا الإخفاقات المتكررة، بل وبدأ يجهز بصورة منظمة على الهياكل المؤطرة لهذه الوحدة. ومع هذا، فقد أخذت هذه الفلسفة السياسية لطبيعة الصراع وقواه المحركة كل الوقت لإثبات وجاهة فشلها، بعد أن أغرقت الوضع الفلسطيني في مستنقع الضعف، وتحلل عناصر القوة، ومكنت شريحة اجتماعية محدودة من فرض فلسفتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الشعب الفلسطيني بأكمله.

وعلى الرغم من الانعطافة البارزة التي حدثت على القضية الوطنية، بقيام السلطة الوطنية على أجزاء من الضفة والقطاع، والدور الذي أنيط بها بحكم موقعها السياسي الجديد، وما أسفر عنه من سياسات اقتصادية واجتماعية وإدارية مست بصورة مباشرة مصالح فئات وقطاعات اجتماعية واسعة، خالقة في إطار هذا النشاط «السلطوي» تناقضات وتغييرات مؤثرة في النسيج الاجتماعي، فإن الفلسفة ذاتها لا تزال تتحكم في النشاط السياسي العام للحركة الوطنية، وتقعدها عن تأطير كتل اجتماعية تتعرض للسبي والتهميش، بسبب انعدام الطليعة المؤثرة والمجمعة لها. لقد تعرض المجتمع الفلسطيني، خلال السنوات المنصرمة إلى خلخلة بنيوية عميقة في تركيبته الاجتماعية، وهذه «الخلخلة» لم تأت ثمرة لتطور طبيعي أنضجته آليات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ليعكس نفسه في إعادة اصطفاف، تبدأ بالتفكك كمقدمة لولادة اصطفافات ذات وظيفة سياسية، بل جاءت ثمرة لنشاط سياسي أدته السلطة، حلل وبهّت بصورة متسارعة، من الأطر التنظيمية والسياسية والاجتماعية والخدمية التي أبدعها الشعب الفلسطيني وحركته السياسية في نضاله التحرري، والتي حافظت، إلى حد بعيد، على استمرارية هذا النضال الوطني، وتواصله، بل وأدى ابتعاد القيادة الفلسطينية التقليدي عن العمل المؤسساتي، إلى إعادة تفعيل الأدوار، العشائرية والعائلية، ما ساهم في تفتيت البعد السياسي للتجمعات الشعبية من جهة، وإزهاق روح الحزب السياسي ? العمل السياسي ? باعتباره الإطار التنظيمي الأوحد القادر على تجميع وتكتيل القوى في مهام وبرامج ذات طبيعة شمولية على مستوى الوطن من جهة أخرى.

لقد سرّعت هذه السياسات، بولادة شريحة بيروقراطية طفيلية، بجناحين، عسكري، ومدني، مثلت تحدثاً إضافياً على الصعيد الوطني والاجتماعي، ويبدو أن حيازة السلطة والمال، قد نقل القيادات الرسمية والعسكرية من حالة التمايز والتنوع الاجتماعي الذي فرضته المنابع والروافد الاجتماعية للثورة وتعددها، إلى كتلة اجتماعية متجانسة ومتماسكة، بحكم آليات وأدوات الهيمنة التي مكنها منها الوضع الجديد، وبحكم غياب وبهوت الحزب السياسي القادر على تنظيم الفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من هذه الشريحة كذلك، ناهيك عن غياب القوانين والدساتير المنظمة لهذا الصراع.

لقد وجد المجتمع الفلسطيني نفسه أمام وضع بالغ التعقيد، بسبب التداخل الشديد الذي فرضته العملية التفاوضية على المسار الفلسطيني، والذي كان من أبرز نتائجه قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي اعتبر قيامها نقلة نوعية على طريق تجسيد الهوية الكيانية للشعب الفلسطيني، ونقلة مادية ملموسة في الصراع الوطني الفلسطيني. وكان لهذه النقلة أن تشكل قفزة في التراكم النوعي لموازين القوى، واختراقاً مهماً لمعادلة الصراع الفلسطيني والعربي ? الإسرائيلي، إلا أن أداء الحكومة الفلسطينية وسياساتها اللاحقة، سواء فيما يتعلق بإدارة الصراع السياسي التفاوضي، أو بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وكل الوظائف ذات الطبيعة الدولاتية، شكلت انتكاسة ملموسة للوضع الداخلي، وأضافت أعباء ثقيلة على النضال الوطني التحرري نفسه، وعمقت حالة التشرذم والانقسام، وليس الفرز، في الحركة السياسية. وبرز واقع أخذ يؤثر سلباً على الروح المعنوية للشعب الفلسطيني، من خلال التحكم، والتوظيف البراغماتي الضيق لطاقاته النضالية وإغراقها بحس الخلاص الفردي، وبأعباء اللهاث وراء لقمة العيش، ما ثلم تطلعها إلى حلم ظل يشكل منجماً لتضحيته، حلم قيام دولة عصرية متمدنة، تشكل تعويضاً وتتويجاً لتضحياته، بسبب الفساد الذي أتى على موارده الشحيحة والفهلوة السياسية في إدارة الصراع مع العدوان الإسرائيلي المتواصل.

إن فك «أحجية» العمل السياسي الفلسطيني الراهن، يتطلب فهماً جديداً لسقف وبرنامج وآلية التحالفات، التي يجب أن تستند إلى رؤية جدلية خلاقة للتداخل المدهش بين النضال التحرري، والنضال الديمقراطي، كما يتطلب رؤية جديدة لمفهوم «الوحدة الوطنية» وتمييزاً واضحاً للسلطة والحكومة التي تديرها وهو تمييز غير مفتعل على الإطلاق، ينطلق من حقيقة أن غياب الدولة الكلاسيكية بمؤسساتها، قد أعطى للسلطة هذا البعد، وإن يكن بعداً جزئياً وما انطبق على م.ت.ف باعتبارها التجسيد المعنوي للهوية الوطنية الفلسطينية، ينطبق على السلطة باعتبارها تجسيداً مادياً غير مكتمل للكينونة الفلسطينية. لقد جرى خلط حتى الآن، وبغض النظر عن تنوع دوافعه للسلطة والحكومة، بهدف تعويم الصراع السياسي والاجتماعي مع سياساتها، تحت عنوان ضرورات مرحلة التحرر الوطني.

إن إدارة الصراع السلمي والجماهيري، مع سياسات الحكومة، تتطلب موازنة تقاس«ببيض النمل»، تأخذ بعين الاعتبار محاذير الانزلاق إلى صراعات داخلية (عقيمة)، أي غير مثمرة، تذهب نتائجها ربحاً صافياً لجيوب الاحتلال، وبين ضرورات مواجهة هذه السياسة والشريحة التي تقودها، لوضع الحلم الفلسطيني الوطني والاجتماعي على سكته الصحيحة.

ومثل هذه الإدارة للصراع لا يمكن أن تخاض إلا بقوة سياسية قادرة على توحيد الجهود والطاقات المتشرذمة، على المستوى الوطني في الداخل والخارج، وميزة التوحيد هذه لا يتحلى بها إلا الكيان السياسي، باعتباره أرفع أشكال التنظيم الاجتماعي.

خلاصة متسائلة

إن تسليم الأوساط السياسية والاجتماعية، بالتداعي الكبير الذي تشهده الهياكل الوطنية المؤطرة للنضال الوطني الفلسطيني، وفي مقدمتها م.ت.ف، والتسويق المنظم لحالة الاستقطاب المفتعلة، في الساحة الوطنية، بين الحكومة المتحولة تدريجياً وبحكم الميكانزمات التي تفرضها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حزب لا يزال الصراع فيه مستمراً، بين التيار الوطني، الذي يضعف بصورة ملحوظة والتيار البيروقراطي ? الطفيلي، بجناحيه العسكري والمدني والذي يقوى باستمرار وبين الحركة الإسلامية التي تملك برنامجها السياسي والاجتماعي الواضح، وغير القابل للتأويل. وبين هاتين القوتين هناك قوى اجتماعية وسياسية واقتصادية عريضة مهمشة تفتقر للتنظيم القادر على توحيدها وتأطيرها، لممارسة دورها وثقلها في الحياة السياسية، بحكم ضعف القوى السياسية الحالية على اختلاف تسمياتها من جهة، واستمرار ضيق الأفق التنظيمي وحسابات صغيرة أخرى، تحول حتى اللحظة دون توحيد وتأطير نشاطها وثقلها.

تتمة .....

في وداع إدوارد سعيد: الاستشراق والمثقف والسلطة

والثاني هو «إلقاء اللوم على الضحايا» العام ١٩٨٨ وقد حرر هذا الكتاب بالتعاون مع كريستوفر هتشنز.

إشكالية الاستشراق

يقول إدوارد سعيد في «الثقافة والإمبريالية» كلاماً سنشهد معناه كثيراً في كتاباته: «في جميع الثقافات المحددة تحديداً قومياً، كما أعتقد، هناك تطلع إلى السيادة». ولو توقفنا معه عند هذا الحد، لما رأينا جديداً، لكنه يضيف إلى السيادة فكرة «السطوة والسيطرة». ومع أنه يستشهد على ذلك بثقافات أوروبية آسيوية مثل الفرنسية والبريطانية والهندية واليابانية، فإنه يؤجل التمييز بين ثقافات تنزع إلى السيطرة من موقع القوة والتفوق، وثقافات تبسط بلاغتها الدفاعية على خطاب إنشائي، وتؤكد التعالي في معرض حماية الذات، لتكون النتيجة متوافقة مع المثل الشعبي العربي عمن يريد سلته سليمة ولو كانت بلا عنب. على أن هذا التمييز الذي لم ينشغل به إدوارد سعيد، أو أنه أجّل الانشغال به، لا يتناقض مع ما يذهب إليه – في كتاب الثقافة والإمبريالية أيضاً – من «أن الانشغال العقائدي بالهوية متشابك متعالق بمصالح وبرامج أهداف لفئات عدة تود أن ترتب أولوياتها بما يعكس هذه المصالح». وهذه الفئات التي يفرزها ماركس إلى طبقات هي التي تؤسس اللحظة القومية ببعديها المتناقضين: الاقتحامي الاستعماري، والدفاعي الوطني. وإدوارد سعيد الممحص لفحوى الخطاب القومي لا يفوته «أننا الآن أشد إدراكاً من أي وقت مضى، لكون التجارب التاريخية والثقافية هجينة مولدة». فهل معنى هذا أن أسطورة النقاء الثقافي هي المعادل الموضوعي لأسطورة التفوق العرقي؟ لقد رفض سعيد، بصراحة وحزم، أن يكون هناك تفاوت في الجينات بين الأمم، ولكنه أقر بالتفوق الثقافي مع تسليمه بأن الثقافات هجينة وقد أخذت أوضاعها النهائية من خلال الاحتكاك والاشتباك والحوار السلمي والعنيف على حد سواء.

وحين ينتفي النقاء الثقافي، تكون الشراكة في الإرث المعرفي ممكنة إن لم تكن واجبة. إلاّ أن ما يسهل فهمه عند الأفراد، سيحتاج إلى لحظة متعالية على الثقافة المجردة عند القوميات. تلك هي لحظة القوة. ويستشهد إدوارد سعيد، في كتابه ذائع الصيت «الاستشراق» بإشادة لورد بلفور بالحضارة المصرية إلى حد القول: «أي حق لديك لتستشعر الحس بالفوقية إزاء شعوب تختار أن تسميها شرقية؟» ولكن بلفور، صاحب الوعد المشؤوم المشهور، لا يدحض خطاباً غربياً استعلائياً، بل يتعهد الفكرة الاستشراقية النموذجية بقوله: «أهو خير للأمم العظيمة– وأنا أعترف بعظمتها–أن نقوم نحن بممارسة هذا النمط من الحكم المطلق؟» ويجيب عن السؤال فوراً: «في ظني أن ذلك خير». ويلخص بلفور خطاب أوروبا الاستعماري بالقول: «نحن في مصر لسنا من أجل المصريين وحسب– مع أننا فيها من أجلهم–بل نحن هناك أيضاً من أجل أوروبا كلها». ويلاحظ إدوارد سعيد أن بلفور لا يقدم دليلاً وحداً على أن المصريين يقدّرون أو يتفهمون «الخير» الذي يأتيهم من طرف الاستعمار، لأنه حين يقر بتفوق الحضارة المصرية، فهو إنما يهب مصر لماضيها، بما يشبه الرشوة المعنوية، ليسوغ، بحكم سبقه إلى معرفة تلك الحضارة، حكم بريطانيا لها، لا باسم بريطانيا، بل باسم أوروبا كلها كما كان واضحاً في خطابه. وبلفور، بما هو رمز استعماري تقليدي، يدرك معنى خير أوروبا كلها في كلامه. فهو وريث رؤيا غربية، وقد وسعت هذه الرؤيا معنى، الشرق– والكلام لإدوارد سعيد وما زلنا في كتاب الاستشراق–: «إلى مدى بعيد خارج نطاق العالم الإسلامي، وكان هذا التغير الكمي، إلى درجة كبيرة، حصيلة الاستكشافات الأوروبية المستمرة والمتزايدة للأجزاء الأخرى من العالم».

معرفة القوة

حين يذهب الخطاب الاستعماري السياسي، مسلحاً بمعرفة القوة وامتلاكها، إلى قوة المعرفة لتجنيدها في احتواء الشرق الموسع، فإن لقوة المعرفة عنواناً أكيداً يعرفه إدوارد سعيد ويحدده في الاستشراق «وليس الاستشراق مجرد موضوع أو ميدان سياسي ينعكس بصورة سلبية في الثقافة، والبحث والمؤسسات. كما أنه ليس مجموعة كبيرة منتشرة من النصوص حول الشرق، وهو ليس معبراً عن مؤامرة إمبريالية شنيعة لإبقاء العالم الشرقي حيث هو» وإذا لم يكن الاستشراق هو جماع هذه السلبيات، فإن المفاجأة هي أنه أخطر من ذلك عندما يحدده إدوارد سعيد بأنه توزيع للوعي الجغرافي السياسي على نصوص جمالية، بحثية، اقتصادية، اجتماعية، تاريخية، لغوية تنتهي بتقسيم العالم إلى جزئين غير متكافئين: الشرق والغرب في تصنيف يخدم المصالح التي لا يكتفي الاستشراق بخلقها، بل بالحفاظ عليها. ولا يتفق المفكر، الوزير اللبناني السابق د. غسان سلامة – أنظر مقالته عصب الاستشراق، مجلة المستقبل العربي اللبنانية: العدد ٢٣ – مع إدوارد سعيد في هذا التصور للاستشراق، ويتهمه بالبتر المؤدي إلى تحويل الشرق إلى شرق وهمي، ويستبعد د. سلامة أن يكون الاستعمار قد اكتفى بهذا الشرق الوهمي فيما هو ينهب خيراته على الأرض. ومع أني لم أقرأ رداً من د. سعيد على د. سلامة، فإن مثال بلفور الذي اقتطفته من «الاستشراق» يتكفل بالرد. فالغربي الاستعماري أشاد بشرق ماضوي على أن يكون الغرب الراهن–مكفلاً باستنهاضه، لأن الشرقيين المعاصرين لا يحسنون ذلك. واعتبر الغرب ذلك رسالة أوروبية. فمعرفة الغربي للشرق–كما ورد في الاستشراق– «تبرهن أو تنمي أو تعمق الفرق الذي امتد عن طريق السلطة والنفوذ الأوروبيين بشكل فعال فوق آسيا. »فإن يعرف المرء الشرق ككل إذن، هو أنه يعرفه لأنه موضوع تحت نظر المرء بشرط أن يكون المرء غربياً»، أي أن الغرب لا يتوهم الشرق بل يرسمه ويقولبه عبر خطاب ثقافي استعلائي. وإشارة سعيد إلى أن الثقافات هجينة من حيث تأثرها وتأثير بعضها في بعضها الآخر، لا تنام على سكون، بل إن الثقافات–وما زلنا مع كتاب الاستشراق – لا تتلقى ماعداها من الثقافات كما هي، بل تتلقاها كما يجب أن تكون لصالح المتلقي. وعلى هذا، فإن الاستشراق يعجز عن توحيد هويته بالتجربة الإنسانية، بل إنه لا ينجح في رؤية هذه الهوية بوصفها تجربة إنسانية. فالغربي المستشرق ينظر إلى الآخر الشرقي بعين الدهشة المنبثقة عن المختلف بما هو أدنى. يقول في كتابه «تغطية الإسلام« إن التقاليع الأوروبية الباحثة عن حكمة الشرق نادراً ما شملت الحكماء والشعراء الإسلاميين. إن عمر الخيام وهارون الرشيد والسندباد وعلاء الدين وحاجي بابا وشهرزاد وصلاح الدين، يشكلون، في الأرجح الأعم، القائمة الكاملة لكل الشخصيات الإسلامية التي يعرفها الأوروبيون المتعلمون في العصر الحديث. ولم يستطع حتى كارليل أن يجعل الرسول مقبولاً على نطاق واسع». وربما نسي إدوارد سعيد أن يذكر، ولو من جهة المناكفة، أن هذه الشخصيات نفسها وهي مزيج من التاريخي والخرافي، لا تسلم من القولبة الاستشراقية في عيون الغربيين. فشهرزاد، مثلاً، إما أنها المرأة الشرقية المستضعفة بوصفها امرأة، وإما أنها الداهية التي تسوغ عالم الجنس والتسري لتلعب بعقل الذكر الشرقي المسلم المتسلط شهريار. وإذا ارتقينا إلى النخبة الغربية، فإننا نفهم نقدها للإسلام ونبي الإسلام من موقع ديني مغاير، ولا يبقى مطلوباً إلاّ القراءة الموضوعية التاريخية لتقسيم المعادلة. ولكن عبقرياً غريباً مثل دانتي لم تزحزحه سعة أفق عالم مثل ابن رشد إلاّ بحدود تصور مكان لائق له في الجحيم. على أن استشهادي بدانتي ابن النصف الثاني من القرن الثالث عشر، ليس بريئاً. فالاستشراق بوصفه ظاهرة ثقافية– وأكاد أقول أنثروبولوجية– يستقصيه إدوارد سعيد منذ القرن التاسع عشر. ويتمسك د. صادق جلال العظم بتحديد الاستشراق في هذا الإطار التاريخي إلى حد نقده محاولة سعيد التفطن للبذرة الاستشراقية منذ أيام هوميروس السابق للميلاد. يقول د. العظم في كتابه ذهنية التحريم: «يعرض إدوارد نماذج من الآراء المشوهة والأحكام الخاطئة والمواقف العنصرية التي كان يحملها ممثلو العقل الغربي والثقافة الأوروبية حول الشرق من أمثال هوميروس وأسكيلوس ويوربيدس ودانتي» ليصل د. العظم من هذا إلى أن الاستشراق–كما يراه إدوارد سعيد–هو ظاهرة قديمة قدم حضارة الغرب وثقافته وفكره. ويحكم العظم على هذه الرؤية بأنها تنتمي إلى أسطورة الطبائع الثابتة. والواقع أن هذا الظلم لإدوارد سعيد– وأخشى القول: عدم الرغبة في فهمه– يتجاهل قصده الواضح، أن المغايرة والاختلاف هما اللذان يغريان بتضخم النظرة الاستشراقية التي يتلقفها السياسيون الاستعماريون ليسوغوا سيطرتهم على الشرق. وأن العين المثقفة لا ينقصها إلاّ أن ترى حتى ينتهي التحامل. يقول سعيد في تغطية الإسلام: «إن الحقل – وليس الشرق نفسه أو أهله كما يجب أن نلاحظ – قد وفر دوماً للثقافة الغربية كل ما تحتاج أن تعرفه عن الشرق، وبناء على ذلك، فكل من يتكلم لغة فرع الدراسة المعين، ويتسلح بمفهوماته، ويتقن أساليبه، ويمارس منهجيته وتقنياته، ويحوز مؤهلاته المعتمدة، سيكون قادراً على تخطي التحامل المتحيز والظروف الراهنة من أجل أن يطرح بيانات علمية». ليس في هذه النظرة ما يوحي بنظرة جدانوفية تقسم العالم إلى طرفين. ولكنها نظرة تطالب بالمعرفة والنزاهة والموضوعية. وسنرى من جهة ثانية أن إدوارد الذي ينتقد بمرارة أولئك الشرقيين الذين يشرقنون، أو يستشرقون أنفسهم، لينالوا القبول عند الغرب، هم المشكلة، وهو ما يقصده في أواخر كتاب الاستشراق: «يشكل العالم العربي اليوم تابعاً فكرياً وسياسياً وثقافياً للولايات المتحدة. لا تبعث هذه العلاقة على الأسى بحد ذاتها. لكن الشكل المحدد الذي تتخذه علاقة التبعية هذه هو الذي يبعث على الأسى». ويصيبنا د. العظم بالذهول في تأويله العدواني لهذه الفقرة – في كتابه ذهنية التحريم أيضاً – عندما ينتهي إلى أن إدوارد لا يعترض على التبعية، بل على الشكل الذي تتم به هذه التبعية، مع أن سياق الاستشراق من ألفه إلى يائه يقر للغرب، لأميركا تحديداً، بالقوة والتفوق، ولا يضير الضعيف أن يفيد من خبرة القوي، بل المشكلة هي في استبدال التعامل مع المعرفة والقوة الإيجابية بالتبعية إلى درجة إخفاء الذات. إنه يشن هجوماً لا هوادة فيه على «نقل معلومات خاطئة محض، وعلى التكرار، وعلى تجنب التفاصيل، وعلى غياب الرؤية الأصيلة. وكل ذلك يمكن تتبعه ورد أصوله لا إلى الإسلام، بل إلى «مظاهر في المجتمعات الغربية، وإلى وسائل الإعلام التي تعكسها هذه الفكرة عن الإسلام وتخدم مصالحها« وهذه الأخطاء والخطايا، لا نظرة إدوارد سعيد المتهم عند مكسيم رودنسون بالجدانوفية هي التي تعيد تقسيم العالم »إلى شرق وغرب، وهي المقولة الاستشراقية القديمة ذاتها من غير تغيير كبير، حتى لتعمى الأبصار لا عن العالم فقط، وإنما عن الذات أيضاً، وعن حقيقة علاقة الغرب مع ما يسمى بالعالم الثالث.

شرق وغرب

ولا يصعب على إدوارد سعيد أن يقتطف الشواهد بسهولة ليحدد النظرة الغربية التي لخصها في كتاب الاستشراق بسطر واحد: «ما دام الشرق ينتمي إلى عرق محكوم فقد كان عليه أن يظل محكوماً». وما كان لهذه النظرية الفظة أن تجد طريقها إلى السياسيين لو لم يمهد لها الأدب والفكر والمؤسسات العلمية في الغرب. يذكر إدوارد في «الثقافة والإمبريالية» أن أول دائرة أميركية للأدب المقارن قد تأسست العام ١٨٩١. وعلى ما في خطاب جورج وودبري، أول أستاذ كرسي في الدائرة، من تطمينات وكلام ناعم، فإن إدوارد يستخلص هذه النتيجة الأليمة: «لقد حمل العمل الجامعي في الأدب المقارن معه مفهوم أن أوروبا والولايات المتحدة معاً كانتا مركز العالم. لا بفضل موقعهما السياسي وحسب، بل لأن آدابهما كانت الأكثر جدارة بالدراسة أيضاً». إن هذه الملاحظة وحدها كافية لتجعلنا نفهم اختيار إدوارد سعيد أن يكون أستاذاً للأدب المقارن. فقد ذهب إلى موقع الاشتباك على قدميه. وهي مناسبة للإشارة إلى أن هذا المفكر الفذ، من أكثر الكتاب توافقاً بين الذاتي والموضوعي. وهو لا يمهلك حتى تستنتج هذا وتفسره، بل يتطوع بإبلاغك أنه اختار جوزيف كونراد موضوعاً لأطروحة الدكتوراه – كما يذكر في مقدمة كتاب مذكراته البديع: خارج المكان – لأنه وجد في سيرته الذاتية نقاط التقاء مع تجربة كونراد البولندي الذي كان مثلث اللغات، فهو يجيد البولندية طبعاً، والفرنسية بحكم تجربته لمدة أربع سنوات في البحرية الفرنسية، والإنكليزية بعد أن قضى سبع عشرة سنة من حياته في البحرية البريطانية. أما إدوارد سعيد، فهو فلسطيني المولد والانتماء، أميركي الجنسية، مصري النشأة الأولى، إنكليزي التعليم المبكر. وإذا كان يجيد لغات عدة فقد وجد في الإنكليزية أداة للتعبير، لكن ما شده إلى كونراد كان أكثر من هذا التشابه الظرفي والفيلولوجي، فروايات هذا الكاتب الكبير – ولاسيما قلب الظلام وتحت أنظار غربية – تخوضان في اليم الذي اجتذب إدوارد، وهو علاقة الثقافة الغربية مع، أو نظرتها إلى الشعوب الشرقية أو شبه الشرقية. وفي «الثقافة والإمبريالية»، يتوقف عند رواية كونراد الشهيرة «قلب الظلام»، منطلقاً مما أطلق عليه موضوعها الصريح، وهو الإمبراطورية، بل إنه اعتبر الرواية على المستوى الأدبي «جزءاً من السعي الأوروبي للتشبث بأفريقيا، والتفكير فيها، والتخطيط لها» وصولاً إلى الصراع عليها. ويلاحظ إدوارد سعيد أن مالرو، بطل رواية كونراد هذه

«يقارن بين المستعمرين الرومان ونظرائهم المحدثين، مضيئاً المزيج الخالص من القوة والحيوية العقائدية والموقف العملي الذي يميز الإمبريالية الأوروبية». وحتى عندما ينصرف إدوارد في كتابه «الناقد والنص العالم » إلى ما يوحي بأنه مجرد قراءة أسلوبية لجوزيف كونراد، فإن اهتمامه بآلية كونراد في السرد يفصح عن أن الأسلوب هو في أساس المضمون. فكونراد ? كما يقول سعيد - يجعل بطله يسمع صوته للقارئ، كأنه ينقل شهادة على عالم جديد، حيث الأنا بمواجهة الآخر أو بموازاته وهذا هو الهم النقدي الأول عند سعيد: أن يستخلص علاقة الأنا بالآخر، الشرق بالغرب، وإذا جاز لي التعبير: التحديث بالتوريث.

ويعي إدوارد سعيد أن المستشرق الغربي عندما يقولب الشرق، فهو يحدد صورة مناقضة للغرب. صورة تقررها القوة بمستوييها المعرفي والمادي. فاستثمارات الغرب هي الأساس. وتأتي الثقافة ممهداً ثم نظيراً لها. والاستثمارات تحتاج إلى سوق. والسوق يجب أن تكون في مرمى نظر المستثمر. وهو ما يتيح للفعل الثقافي الاستشراقي حركة فعالة تتجاوز أسلوب الإرساليات، ففي هذه الثقافة ما يملك أن يبدو للوهلة وكأنه معارضة للسياسة الغربية ? ويجب أن نقر بطبيعة الحال بوجود معارضين حقيقيين، وإدوارد سعيد لا يواجه الغرب وحده أو مع بضعة من زملائه «الشرقيين» وحسب، بل إن له جيشاً من الأصدقاء والمناصرين والمفكرين الشرفاء في الغرب ? لكن المعارضة كما يقول في الاستشراق «يتم إخفاؤها تاريخياً في رؤيا الإمبريالية» ولا يعني هذا أنه لم يبق إلا التسليم. فالحراك الثقافي يشهد صراعاً بمستوى الصراع المادي. هذا الحراك الذي أوجد حركات التحرر ورموزها في الشرق، هو الذي انبثق منه مفكرون قادرون على تشريح الاستعمار واستنهاض التابع ليتحرر من تبعيته. وإذا كان إدوارد مثالاً ذهبياً على هؤلاء المفكرين، فقد كان يجد في المثقف الكبير الأسود فرانز فانون مثالاً ذهبياً بدوره. وليس «المعذبون في الأرض» لفانون مجرد صرخة ضمير، بل هو كما يراه سعيد، بحق، من العلامات النوعية في فهم الذات والآخر، الشرق والغرب إن شئت، على طريق العدالة بمعناها الجذري.

السيد إرهاب

من الصعب إحصاء خصوم إدوارد سعيد في الثقافة الغربية، ولا سيما أولئك الذين اشتبك معهم فكرياً مثل المستشرق برنارد لويس، وجوان بيترز، ومايكل فالزر، وإدوارد ألكسندر، والرابطة اليهودية المعادية للتشهير بإسرائيل. وفي كتاب الحق يخاطب القوة، تروي الصحافية الأميركية جاكلين روز أنها فوجئت في إحدى الندوات بيهود يشككون في أن الدم اليهودي يجري في عروقها، ولما سألتهم عن سبب هذا الموقف منها مع أنها يهودية، أجابوها: ولكنك كنت تستشهدين في محاضرتك بإدوارد سعيد!! هذا إضافة إلى الخصوم السوقيين من الصهاينة الذين كانوا ينعتونه بسفير عرفات. والمعروف أن إدوارد هو الذي ترجم خطاب الرئيس ياسر عرفات العام ١٩٧٤ في الأمم المتحدة، وأضاف لمسات خاصة. كما أنه كان في طليعة من حملوا اسم «الفلسطينيين الأميركيين» الذين قبلتهم الإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس ريغان للمفاوضات بعد أن أصبح الحضور الفلسطيني الدولي ضاغطاً بشكل لا تستطيع أميركا أن تتجاهله، فلجأت إلى تلك «الحيلة» السياسية، فهي إن حاورت إدوارد وزملاءه تعتبر نفسها تحاور أميركيين بروتوكولياً، ولا مانع لديها في أن يعتبرهم الفلسطينيون معبرين عنهم. لكن إدوارد سعيد استطاع أن يزيح المعادلة ويفرض الصوت الفلسطيني على مسمع الإدارة الأميركية. وهو أثر كان له دور في الاتصال الأميركي الفلسطيني المباشر.

من المفارقات أن أولئك الذين كانوا يصفونه بأنه سفير عرفات، لم يجدوا ما يقولونه عندما وجه إدوارد سعيد مدفعيته الثقيلة ? ولا أجد حرجاً في وصفها بالظالمة ضد ياسر عرفات. وعلى هذا فيمكن أن نستدل على ثلاث لحظات تشمل تفكير إدوارد سعيد في القضية الفلسطينية.

الأولى، هي تلك المساجلة الأخلاقية مع العقل الغربي في تعامله مع القضية الفلسطينية، وهي ليست لحظة مثالية مجردة، بل يتجلى فيها دأب العالم الباحث في التاريخ والسياسة والأنثروبولوجيا وحتى الكتب المقدسة، لتشريح الرؤية الاستشراقية التي تستبعد العرب والفلسطينيين من دائرة الحق والقراءة الموضوعية، وقد أدار معادلته في هذا الشأن بوسائل مختلفة. من العرض السياسي كما في كتاب «القضية الفلسطينية»، إلى السجال الفكري نقطة بنقطة كما في إسهامه المتميز في كتاب «إلقاء اللوم على الضحايا»، إلى الشهادة الشخصية التي أخذت أشكالاً عدة بلغت ذروتها في كتاب ذكرياته «خارج المكان».

اللحظة الثانية: هي حملته العنيفة على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي بلغت ذروتها في كتابيه «سلام أميركي» و«سلام بلا أرض»، وكان أساس الحملة أن المنظمة تفتقر إلى فهم الآخر الذي تحاربه، وأنها خاضت المفاوضات من غير خبرة، فلا استشارة قانونية ولا خرائط ولا حتى مقدرة على التعبير باللغة الإنكليزية. كما يتهم المنظمة بنقص في الغيرة الوطنية. وفي أحد حواراته الصحافية، أثار نقطة صحيحة بقدر ما هي مؤلمة؛ هي أن الفلسطينيين، بعد أوسلو، خسروا ما يشبه حق الفيتو الذي كانوا يستخدمونه ضد الأنظمة العربية المتنازلة. فلا تنازل بعد تنازل أوسلو، ومن تنازل في أوسلو لا يملك أن ينتقد المتنازلين في مكان آخر.

اللحظة الثالثة: هي وجهة نظره في الحل، ورأيه في الوسائل .. وهذه تستحق وقفة خاصة.

المثقف والسلطة

من الممكن، بل يجب تشريح السلطة. هذا ما كان يقوله إدوارد سعيد دائماً. وما كان ينطلق منه أو ينتهي إليه ليؤكد دور المثقف غير المتكيف، وأن الدولة ? كما يقول في كتابه العالم و النص والناقد ? لا تحقق عمقها الحقيقي، ولا سيما إذا كانت غربية، إلا من خلال عمق ثقافتها. وهذا يعني أن محاكمة المثقف للدولة هي محاكمة ثقافية. وهو يتفق مع غرامشي ? وما زلنا مع المصدر المشار إليه ? في أن الثقافة تخدم السلطة وتخدم في نهاية المطاف الدولة الوطنية، حتى وهو يعي «أن المفكر ليس مماثلاً بالفعل لأحد أفراد الشرطة، كما أن الفنان ليس مجرد داع لملاك المصانع والأثرياء، إن الثقافة مسعى مستقل». ولعل انشغال إدوارد سعيد بميشيل فوكو يأخذ بالاعتبار هذا الموقف من السلطة والثقافة. ونراه، في كتاب العالم والنص والناقد، يوافق جاك ديريدا على «الإغراء لاعتبار كتاب فوكو ? يقصد تاريخ الحماقة ? بمثابة تلميح قوي للحماية والاحتواء، تلميح ديكارتي لصالح القرن العشرين». ويخلص إلى أن فوكو- ومازلنا مع المصدر المشار إليه ? حين اعتبر المعرفة كلها مشاكسة، فقد وجب أن يكون النقد، بوصفه فاعلية ومعرفة، مشاكساً أيضاً. ويحل لنا إدوارد سعيد إشكالية النص والعالم، عندما يمنح النقد أبعاداً ترتفع بالنص عن نصيته: «إن النقد لا يمكنه أن يدعي أن مهمته مقصورة على النص وحسب، بل يجب عليه أن يرى نفسه مقيماً مع خطاب آخر في فضاء ثقافي موضع نزاع كبير».

أحسب أنه، رحمه الله، كان ممتلئاً بهذه الحمولة الفكرية الجبارة من فهم النقد والسياسة والسلطة والمثقف، عندما توجه إلى السلطة الفلسطينية بنقده اللاذع، منطلقاً من أن السلطة قد أفسدت المثقفين. وبقدر ما يزودنا هذا المفكر بزاد معرفي في تجوالنا بين الذات والآخر والسلطة والمثقف والمعرفة والقوة، فإننا نراه ?من جديد ? يقع في منطقة ملتبسة عندما يخاطب السياسة بمعناها الضيق المتداول الإجرائي، وكأنها فصل في خطاب ثقافي. فمشكلة السلطة الوطنية الفلسطينية مع الثقافة ليست في إفساد المثقفين أو اضطهادهم، بل في تجاهلهم، أو في التصرف كما لو أنهم ليسوا موجودين. لقد اهتم إدوارد سعيد بنبأ منع كتبه في الجزء المتاح لنا من الوطن، لأنه تصور أن ذلك فصل من الصراع التاريخي بين المثقف غير المتكيف وبين السلطة الاستبدادية. وقد فاته ما هو أبسط من ذلك ? وأكثر إيلاماً مع الأسف الشديد- وهو أن السلطة لم تمنع كتبه؛ لا لأنها ديمقراطية أو تقبل بالرأي المختلف، بل لأنها لا تقرأ. وقد كان أدونيس ينتقد نوعاً من المثقفين، بأنهم هم القامعون حين يتبرعون بتقديم خدماتهم للسلطة ضد مثقفين آخرين. ويحزنني القول إن مثقف السلطة القامع هذا، هو من الخمول في الحالة الفلسطينية، إلى حد أنه لم يكن واشياً شاطراً. فقد كانت تنقصه المهنية وحتى الحد الأدنى من ملافاة الفضيحة، فضلاً عن هامشيته التي لا تمنحه فرصة التأثير حتى نحسبه على السلطة في موقع اتخاذ القرار. . أنا أشهد أن كتبه لم تمنع، بل إنني أكتب الآن ومعرض الكتاب ينشط في غزة، وكتب إدوارد سعيد موجودة في هذا المعرض.. وعزاؤنا الكبير أن القراء المجهولين، عدة المستقبل، من طلبة جامعيين ومثقفين عصاميين، يقبلون على كتبه بلهفة ونهم ورغبة في الاستزادة.

رحم الله أبا وديع.

الحركة النّسويّة الفلسطينيّة والديمقراطيّة

فيحاء عبد الهادي

حين شاركت في ورشة عمل أقامها الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة حول البرنامج الانتخابي للمرأة الفلسطينيّة آذار ٢٠٠٣؛ برز سؤال الاستحقاق الديمقراطي لدى الاتّحاد. وحين قرأت خبراً في صحيفة «الأيام» تموز ٢٠٠٣ حول استعداد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينيّة لعقد مؤتمره الخامس في ظلّ السّلطة الوطنيّة؛ أصبح السّؤال سؤالين. وحين قرأت تحقيقاً في صحيفة «صوت النّساء» عن الدّورة التّدريبيّة حول الانتخابات؛ التي نظّمها طاقم شؤون المرأة١ بالتّعاون مع القنصليّة الأميركيّة/القسم الثّقافيّ آب الماضي؛ تدفّقت الأسئلة حول الحركة النّسويّة الفلسطينيّة المنظّمة والديمقراطيّة.

وإذا كان الاتّحاد العام يؤمن حقيقة بضرورة تطبيق النّظام الانتخابيّ؛ ليمارس آليّة تحقيق الديموقراطيّة، ويدعو جماهير النّساء إلى ضرورة خوض الانتخابات من خلال تنظيم ورشة عمل لمناقشة البرنامج الانتخابي للمرشّحات؛ فما الذي يمنعه من إجراء هذه الانتخابات بين صفوفه؟

وإذا كانت الأطر النّسويّة - التي تشكّل الائتلاف الرئيس في طاقم شؤون المرأة ? تؤمن حقيقة بضرورة النّظام الانتخابي وأهمّيّته؛ فما الذي يمنعها من خوض انتخاباتها الداخليّة لتداول السّلطة والفرص بينها؟

عدت بالذاكرة إلى الوراء؛ لأفكّر فيما استدعى الأسئلة! كانت محصّلة نقاش - لم يمحها الزّمن- جرت بيني وبين قياديّة من قياديّات الاتحاد العام؛ حين جاءت إلى القاهرة ? حيث عشت عشرين سنة ? لمتابعة انتخابات فرع الاتحاد هناك٢. حدّثتها بمرارة عن الخروقات التّنظيميّة التي جرت في فرع الاتّحاد، عن أهمّيّة ضخّ دماء جديدة للاتحاد، عن ضرورة اتباع مبدأ الكفاءة عوضاً عن الولاء التّنظيميّ. أجابتني أنّ الوقت ليس ملائماً لإجراء أيّ تغيير. ولما سألتها عن الوقت المناسب؛ أجابت: بعد التّحرير. الأولويّة الآن للوحدة الوطنيّة.

ولمّا لم يكن هناك سوى تنظيم واحد مسموح له بالعمل في جمهوريّة مصر العربيّة؛ أدركت أنّ الحديث يدور حول الوحدة الوطنيّة ما بين أجزاء التّنظيم الواحد.

أعادني خبر قرب انعقاد المؤتمر الخامس للاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة؛ إلى التّفكير من جديد: هل آن الأوان الآن لضخّ دماء جديدة في شرايين الاتّحاد؟ خانتني الذاكرة حين بحثت فيها عن موعد انعقاد المؤتمر الرابع، عدت إلى أوراق الاتّحاد لأجد ما يبرّر نسياني؛ فقد مرّ ما يقارب العشرين عاماً على انعقاد المؤتمر الأخير للاتّحاد٣. «المطلوب ضخّ دماء جديدة في عروق الاتّحاد الذي عانى الكثير منذ مغادرة بيروت بعد الاجتياح ٨٢ على مستوى العمل الشّعبي». إذن: هل جاءت مرحلة ما بعد التّحرير؟ وهل هذا ما تعنيه قيادة الاتّحاد في تصريحها: «يستعدّ الآن الاتّحاد لعقد مؤتمره الخامس، وبخاصّة أنّه سيكون على أرض فلسطينيّة وفي ظلّ سلطة فلسطينيّة، وعليه إنجاز مهام متعلّقة بالبناء على الأرض وتأسيس قوانين تسهم في تنظيم حياة المجتمع». ثمّ عن أيّ جيل تتحدّث قيادة الاتّحاد بالضّبط؟ الجيل الثاني أم الثّالث؟

وإذا كان القرار السّياسيّ غير المستقلّ للاتحادات الشّعبيّة هو السّبب المباشر الذي أعاق مسألة الديمقراطيّة بشكلها الإجرائيّ: الانتخابات؛ ما منع تداول السّلطات والفرص داخل الاتّحاد، فما الذي أعاق بناء المؤسّسات؛ الذي يشكّل جوهر العمليّة الديمقراطيّة؟ ما الذي أعاق، وما زال يعيق، الشّفافيّة والمساءلة والمحاسبة ضمن النّظام الداخلي للاتّحاد؟

وماذا عن النّساء الديمقراطيّات واللواتي يدافعن عن المبدأ ويتنطّحن للدّفاع عن النّظام الداخليّ في إطار دفاعهنّ عن الدّستور الداخليّ للتّنظيمات الشّعبيّة؟ هل استطعن أن يبنين شيئاً في هذا الاتّجاه؟ أم إنّهنّ أسهمن في دفع الكثير من الكوادر إلى الانفضاض عن الاتّحاد بدلاً من الالتفاف حوله، يأساً من حدوث أيّ تغيير، وبخاصّة لدى الغالبيّة المستقلّة التي لا تربطها أية مصالح بهذا الجسم الشّعبيّ؟

وماذا عن الأطر النّسويّة التي كانت وما تزال تشكو من آليّة العمل في اتّحاد المرأة الفلسطينيّة؟ هل مارست فعلاً مغايراً في الجانب الديمقراطي؟ هل تمسّكت بلوائحها الدّاخليّة٤؟ هل مارست الديمقراطيّة بمفهومها الإجرائي أو بمفهومها الجوهري؟ هل طبّقت مبادئها ضمن أطرها الخاصّة أو ضمن جسمها التّنسيقي؟

نكتشف حين التّدقيق واقعاً أليماً تعانيه الحركة النّسويّة الفلسطينيّة فيما يتعلّق بالديمقراطيّة؛ ما يفسّر انفضاض كوادرها عنها أوّلاً وانفضاض الجماهير النّسائيّة عنها ثانياً.

وإذا كانت الديمقراطيّة قد أصبحت مطلباً دولياً بمفهومها الإجرائيّ- دون الاكتراث بما عدا ذلك- يصبح من الضّروري أن نتنبّه إلى خطورة التّركيز على المفهوم الإجرائيّ وإهمال المفهوم الجوهريّ إلى ربط المفهومين معاً؛ حيث لا شكل دون محتوى، وحيث بناء المؤسّسات الذي يحتاج مواطنين أحراراً يمارسون حرّيّة الاختيار من خلال انتخاب ممثّليهم بطريقة حرّة.

إنه لا يسعنا إلاّ أن نثمّن أيّة خطوة تخطوها نساء فلسطين في اتجاه الديمقراطيّة. وفي هذا السّياق، نحن بانتظار المؤتمر الخامس للاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة. نحن بانتظار استيعاب دروس المرحلة السابقة لتجربة الاتّحاد من خلال مؤتمره، وبانتظار أوسع نقاش حيويّ حول دوره المرجوّ، المتناسب مع مرحلة البناء ومرحلة التّحرير، «وحول كيفيّة الإمساك بقضايا المرأة على الأرض، والدّمج بين الاجتماعي والوطني بشكل فعّال أكثر، وكيفية تطوير دوره في ظلّ المشكلات والصّعوبات التي تعترضه والمتمثّلة في الإغلاقات والحصار وصعوبة تواصل النّساء المشاركات».

١ طاقم شؤون المرأة: جسم تنسيقيّ نسويّ يعتمد بشكل رئيس على أطر نسويّة ومراكز نسويّة مع نسويّات مستقلاّت، ويتبوأ أكثر من نصف هيئته الإداريّة مواقع قياديّة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينيّة؛ الذي يشكّل الجسم التّمثيليّ النّسويّ للمرأة الفلسطينيّة.

٢ كنت عضواً في الهيئة الإداريّة لفرع الاتّحاد في القاهرة حتّى عودتي مع المبعدين إلى الوطن ١٩٩٨م. وما زال موقعي وموقع عضوتين من الاتّحاد - عادتا قبلي إلى الوطن- شاغراً حتّى اللحظة.

٣ عقد الاتّحاد العام للمرأة الفلسطينيّة أربع مؤتمرات عامّة منذ تأسيسه: الأوّل: ١٩٦٥، الثاني: ١٩٧٤، الثالث: ١٩٨٠، الرابع: ١٩٨٥

٤ عيّن مجلس أمناء طاقم شؤون المرأة هيئته الإداريّة في العام ١٩٩٩ لمدّة مؤقّتة لا تتجاوز السّتة أشهر؛ على أن تجري انتخاباتها بعد هذه المدّة. لم تجر انتخابات للهيئة الإداريّة منذ ذلك التاريخ. وما زالت الهيئة الإداريّة غير المنتخبة تزاول عملها حتّى الآن.

تتمة ...

سور الفصل العنصري .. بين العجز والاستهتار!

الوطنية لمقاومة الاستيطان في الشمال، كان في طريقه من قرية «مسحة»، القريبة من طولكرم، والتي التهمها الجدار بأكملها، إلى قريته «مردا» التي لا تبعد أكثر من ١٥ كيلومتراً عن «مسحة» التي كان يزورها برفقة وفد من المتضامنين الألمان الذين جاءوا للاطلاع على الأوضاع المأساوية التي يخلفها الجدار بأنفسهم. كان الصوت باهتاً، ومتقطعاً، فآثرت تأجيل المكالمة إلى أن يتمكن من إيجاد طريق مناسبة إلى قريته التي وصلها بعد ثلاث ساعات من بدء رحلة العودة، التي لم تكن في «الظروف الاعتيادية» تستغرق أكثر من ١٠ دقائق.

ويقول الخفش: الجدار قضية سياسية بالدرجة الأولى، وتعبر عن عنصرية الاحتلال، ولا أعتقد أن ما نقوم به يكفي. كل ما نملك في هذا المجال هو التنسيق مع المؤسسات القانونية المحلية والدولية، وبعض المؤسسات الإسرائيلية المتضامنة، لتنظيم الفعاليات الجماهيرية المعارضة لبناء الجدار، وتنظيم زيارات وفود التضامن إلى أكثر المواقع تضرراً بفعل الجدار.

وحول تعاون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معهم ومع غيرهم في «مجابهة الجدار»، يختصر الخفش المسألة بقوله: «هذه المؤسسات بشقيها تشعر بالعجز، وترى أن القضية أكبر منها». ويتساءل: كيف يمكن لنا تحقيق أي شيء، إذا كنا نعمل وفق هذا المنطلق؟»

ويؤكد الخفش تعاون بعض المؤسسات كـ«الإغاثة الزراعية»، و«الهيدرولوجيين الفلسطينيين»، وغيرهما، في توفير بعض المساعدات الفنية واللوجستية للجنة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، وإن كانت هذه المساعدات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، فالكثير من المساحين الفلسطينيين المعتمدين لدى إسرائيل، والذين من المفترض أنهم يلعبون دوراً محورياً في التخفيف على المواطنين المتضررين، يطلبون مبالغ كبيرة جراء إتمام خرائط مسحية للأراضي التي تطلبها المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بناء على تقدم أصحاب هذه الأراضي بـ«تظلمات لدى هذه المحاكم».

ويفصل عبد الله حماد، من مركز القدس للمساعدة القانونية، قائلاً: نقوم برفع قضايا عدة إلى المحكمة العسكرية في «بيت إيل» بخصوص «الجدار الفاصل»، واستطعنا مؤخراً الحصول على قرار مفاده أن الحكومة الإسرائيلية ملزمة بتغيير مسار الجدار إذا ما كان يعترض طريقه منشأة ما، أو مشروع، أو حتى بئر ماء، لكنها تشترط ومن باب «التعجيز» أحياناً، خرائط من مساحين معترف بهم في إسرائيل، وبأرض بديلة قريبة من المنشأة المزمع إنقاذها، ليستمر العمل في الجدار كما هو مخطط له، وإن «انحرف قليلاً».

ويؤكد حماد: هذه الخرائط مكلفة ولا يستطيع المزارعون المنكوبون أصلاً تحمل نفقاتها، لا سيما أن النتائج غير مضمونة. والأدهى أن العمل بالجدار يستمر حتى يتم إحضار هذه الخرائط، وفي كل الأحوال النتائج غير مضمونة، لكنها محاولات نجحت في بعض الأحيان، وفشلت في أحيان أخرى.

وقال حسن بكر، منسق اللجنة الإعلامية الخاصة بهيئة التنسيق الموحدة للدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان إن المطلوب تنظيم المزيد من ورش العمل والأنشطة المتخصصة، بالاستعانة بعدد من الخبراء في مجال المياه والاستيطان، مضيفاً أن التجربة أثبتت أن لمثل هذه الفعاليات دوراً كبيراً في مجال تثقيف المجتمع الفلسطيني، وإطلاعه على خطورة ما يجري، بالإضافة إلى تحريك الموضوع وتفعيله على المستوى الدولي.

وتحدث بكر عن أهمية التنسيق مع مسؤولي المجالس المحلية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية والشعبية لضمان التحرك الشعبي النشط للتصدي للاستيطان بشكل عام وجدار الفصل العنصري بشكل خاص.

واقترح يوسف حمودة من المركز الجغرافي الفلسطيني التوجه الى المحاكم الدولية وحتى الإسرائيلية على الرغم من عدم الثقة بالأخيرة لرفع قضايا بخصوص أضرار «الجدار العازل» والذي يخلف مآسي وعذابات كبيرة، بالإضافة إلي خسائر اقتصادية ومالية

كبيرة.

وشدد عصام بكر الباحث في مجال الاستيطان وممثل حزب الشعب على أهمية تفعيل وتنشيط هيئة التنسيق الموحدة في جميع محافظات الوطن، في وقت تجرى فيه اتصالات مع مختلف قطاعات المجتمع والمنظمات الأهلية والشعبية والمجالس المحلية لتنسيق الأدوار والعمل المشترك لتفعيل المساهمة والتحرك الشعبي لمقاومة الاستيطان.

وشددت رندة الطاهر من وزارة الأشغال العامة والإسكان على ضرورة عقد مؤتمر وطني شامل، يدعى إليه السفراء والقناصل العرب والأجانب ونشطاء السلام ومختلف الشخصيات الإسرائيلية الرافضة للاستيطان وإقامة الجدار العنصري.

وزارة الإسكان متهمة بالمماطلة

ويسوق حماد مثالاً، قرية مسحة، التي تقدم بعض مزارعيها منذ ٢٢ حزيران (يونيو) بطلب لوزارة الإسكان بالحصول على الخرائط التي تطلبها المحاكم العسكرية الإسرائيلية، وحتى الآن لا يزالون ينتظرون هذه الخرائط، في الوقت الذي تعمل فيه جرافات الاحتلال على قدم وساق في الجدار، الأمر الذي يستحيل معه الهدم إذا ما تم البناء.

ويؤكد حماد أن مسألة التأخير، لا تدخل في باب «الإهمال أو التقصير»، بل ضعف الإمكانات. «هناك نقص واضح في المساحين، وفي الأجهزة الكافية لإتمام هذه المهام بالسرعة والكفاءة المطلوبتين».

وهنا تبرز تساؤلات عدة، منها: لماذا لا يتم تخصيص ميزانية خاصة لإعداد هذه الخرائط؟ وما فائدة وزارة الإسكان إن لم تكن تمتلك الأجهزة الكافية، والعناصر البشرية المؤهلة لإتمام وظائفها؟ ثم من يتحمل مسألة التأخير هذه؟

ويؤكد عصري عطا الله، مدير دائرة المساحة التي باتت تتبع سلطة الأراضي الفلسطينية منذ تموز (يوليو) ٢٠٠٢، بعد أن كانت تتبع وزارة الإسكان، أن الدائرة التي تقدم خدمات الخرائط المساحية لأصحاب الأراضي التي تصادرها سلطات الاحتلال لصالح المستوطنات أو «الجدار الفاصل»، تعاني من إهمال كبير منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ما أثر سلباً على إنتاجيتها، فهي اليوم لا تملك سيارات للتنقل، وليس لديها الطاقم الكافي، وبخاصة أن عبء العمل يقع على كاهل ٣٠٪ من كادر الدائرة فقط، كما أن بعض مكاتب الدائرة، ومنها مكتبها في بيت لحم، لا يملك حتى أقلاماً ومساطر ودفاتر مسطرة!!!

ويدافع عطا الله عن الهيئة، ويقول: طاقم الهيئة يعمل بجهد مبالغ فيه لتحقيق ما يمكن تحقيقه للجمهور، «لكن لا أحد يتعاون معنا»، توجهنا عدة مرات إلى وزراء الإسكان في الحكومات السابقة، ولم نلق إلا وعوداً براقة، لم يتحقق منها شيء بعد أكثر من عشر سنوات، والأمر لم يتغير عندما أصبحت الدائرة تابعة لسلطة الأراضي أيضاً. «وعود فقط»!!

ويشير أحد المساحين العاملين في الدائرة إلى أن وزراء الإسكان السابقين لم يولوا أي اهتمام بالدائرة، حتى أن أحدهم زارها مرة واحدة ولربع ساعة فقط، طوال ست سنوات، في حين لم يزرها آخر استلم الوزارة لعام كامل.

ويضيف: «في بعض الأحيان ندفع أجرة السيارات وتكاليف السولار من حسابنا، ولا يتم تعويضنا عنها»، ووصل الأمر بأحد الوزراء بالتهديد بإغلاق الدائرة التي وصفها بـ«الدكان»، بسبب الإلحاح في المطالبات بتطويرها ووضع الإمكانات اللازمة تحت تصرفها.

ويتحدث عطا الله عن أن وزير المالية السابق وعدهم بتحسين الظروف، لكن يبدو أن الأمر لا يخرج عن دائرة «الحكي ما عليه جمرك»، ويأمل من وزير المالية الحالي الاهتمام بأمر الدائرة الحيوية، «المهملة بما تحمله الكلمة من معان».

بيروقراطية تعطل الخدمات!

ويؤكد عطا الله أن الدائرة لم تتسلم أية مطالبات بخرائط لأراض معينة في مسحة أو غيرها، بل تم طلب خرائط لجميع قرى طولكرم، وأعدتها الهيئة ووضعتها على قرص ممغنط (D.C)، مشيراً إلى أن المحامين والجهات التي تتعامل مع مثل هذه القضايا غالباً ما تفتقد الدقة، بحيث لا تشير إلى القطعة المطلوبة بعينها، ما يجبر طاقم الدائرة على مسح المنطقة بأكملها، الأمر الذي يتطلب وقتاً وجهداً مضاعفين، ومع قلة الإمكانات البشرية والفنية يصبح الأمر أشبه بالمستحيل، ومع ذلك نعمل بكل ما نملك من طاقة، بل والكثير منا يخاطر بنفسه لإتمام عمله، الأمر الذي يؤكده المساح نبيل عطوان، حيث تعرض وزملاءه أكثر من مرة لاعتداءات من قبل المستوطنين، وقوات جيش الاحتلال، سواء أكانوا أجروا تنسيقاً أم لا.

ويرى عطا الله أن الحد الأدنى المطلوب في هذه الفترة، هو العمل على تشكيل هيئة عليا تتعامل مع قضايا الجدار والمستوطنات، وبالتالي تضخ كافة الإمكانات المتوفرة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لصالحها. «أما إذا بقيت كل مؤسسة تعمل على حدة وبمعزل عن الأخريات، فإن الجهود، إن وجدت، فإنها تضيع أدراج الرياح».

ويضيف: تخيل أنني «أتمرمر» إن أردت الحصول على بعض الخرائط الرقمية والمعلومات الدقيقة من وزارات ومراكز حكومية ذات علاقة واختصاص. هناك بيروقراطية عالية، فبدلاً من المبادرة لتبادل هذه المعلومات، يتم التعامل معها أحياناً، وكأنها معلومات سرية ولا يجوز حتى لذوي الاختصاص والحاجة الاطلاع عليها، إلا بعد إذن من «الجهات العليا» في تلك المؤسسات.

ويرفض عطا الله فكرة «أننا لا نستطيع تغيير الواقع»، مؤكداً أن «استراتيجية العجز» هذه هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من وضع مترد، وأنها تضيع الكثير من الجهود الحقيقية في هذا المجال وغيره من المجالات، وأن غياب مثل هذه الاستراتيجية عند اليهود، هو ما أهلهم لتأسيس دولة أصبحت خلال خمسين عاماً «القوة العظمى في المنطقة».

وينفي نبيل قسيس، وزير التخطيط في حكومة «أبو مازن» المستقيلة، أي تقصير في هذا الجانب، ويؤكد أن وزارته على استعداد لتقديم أية خدمات تقع في دائرة اختصاصها، مشيراً إلى أن الوزارة قدمت الكثير من الخدمات للمؤسسات المعنية فيما يتعلق بالخرائط، إلا أنه كان بدء حديثه بالتساؤل: وهل وزارة التخطيط وحدها المعنية بالموضوع؟! الأمر الذي ردده الكثيرون خلال حديثنا معهم.

ويقول بشار جمعة، مدير الإدارة العامة لقضايا الوضع النهائي في الوزارة: نحن نقدم خرائط «متوسطة» الدقة، قد تفيد بعض المتضررين من شق شارع أو هدم منشأة ضخمة جراء الجدار أو التوسع الاستيطاني، وقدمنا للعديد من المؤسسات خرائط للاستفادة منها لدى المحاكم العسكرية الإسرائيلية، لكن استفادة المواطنين منها تبقى محدودة، فهي تقدم خرائط بمقاييس لا تقل عن (١/٥٠٠٠)، في حين يكون المطلوب من المواطنين خرائط بمقاييس قد تصل إلى (١/١٠٠٠)، وهي غير متوفرة لدى الوزارة.

مطلوب تشكيل لجنة وطنية لمساعدة المنكوبين

ويرى جمعة أن من الظلم أن يتحمل المواطن المتضرر تكاليف هذه الخرائط، التي بالتأكيد سترهقه اقتصادياً، هذا إن توفرت لديه المبالغ المطلوبة لإعدادها، والأدهى أن النتائج غير مضمونة، ويقول: من وجهة نظري

الشخصية، أرى أنه لا بد من تشكيل لجنة وطنية مهمتها تمويل مثل هذه القضايا، وبالتالي تقدم خدماتها مجاناً للمتضررين من الجدار، مؤكداً أن ما تقوم به بعض المؤسسات غير الحكومية في هذا المجال، كلجنة الدفاع عن الأراضي، وإن كان جهداً جباراً، فإنه لا يكفي، فإمكانات مثل هذه المؤسسات تبقى محدودة. هنا لا بد من عمل تقوم به المؤسسات الرسمية، التي تمتلك إمكانات أكبر بطبيعة الحال.

وعما تقوم به الدائرة فيما يتعلق بقضية الجدار، يقول جمعة: بحوزتنا صور التقطت عن طريق الأقمار الصناعية، ونعمل على تجميع جميع القرارات العسكرية الإسرائيلية الصادرة بخصوص الجدار، وتحويلها إلى خرائط محسوبة، توضح شكل ومساحة الأراضي الفلسطينية المتضررة، أي أننا نتعامل مع ما أنجز وما أقر إنجازه، وهذه المعلومات تخدم بالدرجة الأولى دائرة المفاوضات الفلسطينية، التي بدأت العمل بحملة إعلامية ضخمة في جميع أنحاء العالم ضد الجدار، كما أن مثل هذه المعلومات ستفيد لجان المفاوضات الفلسطينية، سواء أكانت المفاوضات قريبة أم بعيدة.

عرفات: إلى متى سيتفرجون؟

ويبدو فعلاً أننا لا نملك غير الشجب والاستنكار والاتصال باللجنة الرباعية وعلى رأسها أميركا، طالبين «التدخل الفوري» لإنهاء «التجاوزات الإسرائيلية الخطيرة»، أم تنظيم مظاهرات معارضة للجدار، وإشراك قوى التضامن الدولية فيها، وربما تكون هذه المظاهرات أكثر نجاعة من أية اتصالات دبلوماسية أو سياسية.

والحقيقة إن قضية الجدار تستأثر باهتمام دولي واسع، واهتمام فلسطيني على أعلى المستويات، فقد طالب الرئيس ياسر عرفات المجتمع الدولي واللجنة الرباعية، بالتدخل الفوري لوقف «السياسات العنصرية الإسرائيلية ببناء جدار الفصل في الضفة الغربية»، مضيفاً: نحن نتوجه إلى الرأي العام العالمي، واللجنة الرباعية، والأمم المتحدة، والجامعة العربية، ودول عدم الانحياز، وكافة دول العالم لوقف هذا التخريب والتدمير لعملية السلام، ببناء هذا الجدار».

وتساءل عرفات، مستنكراً: «إلى متى سيتفرجون على هذه الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني؟»، مشيراً إلى أن قرار الحكومة الإسرائيلية بالمصادقة على بناء المرحلة الثالثة من الجدار، يؤكد أن هذه الحكومة تخرب وتدمر عملية السلام».

من جهته أكد ناصر القدوة، سفير فلسطين لدى الأمم المتحدة، أن «استمرار بناء الجدار العازل يعني استمرار الاستيلاء على الأراضي، وفرض سياسة الأمر الواقع، واحتلال آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، التي تم التأكيد عليها من قبل مجلس الأمن، وتنطبق على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

وأضاف القدوة في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن: هذا الجدار يشكل تهديداً خطيراً للحل الذي يعتمد على إقامة جولتين، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وحدود الخامس من حزيران»، مشيراً إلى أن بناء هذا الجدار «تعمد بشكل مخطط له على ضم أكبر عدد من المستوطنات، وموارد المياه المتوفرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، إلى الجانب الغربي من الجدار»، موضحاً أن ذلك «يدخل ضمن استعمار تلك الأراضي والمخططات الإسرائيلية التوسعية».

في المجلس التشريعي

وكانت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، هي السباقة لطرح موضوع الجدار من خلال تقرير أعدته في نهاية العام ٢٠٠٢، وكان من المقرر أن يعقد المجلس التشريعي جلسة خاصة لمناقشة الموضوع في الأول من كانون الأول (ديسمبر) من العام نفسه، إلا أنه و«لأسباب ما» تأجلت الجلسة حتى ١٥ نيسان (أبريل) من العام الجاري.

وبعد الاستماع إلى شهادات ممثلين عن «الأهالي المتضررين»، وعدد من الوزراء والشخصيات الرسمية والاعتبارية، خرجت اللجنة ببعض الملاحظات تضمنها تقرير خاص، ومنها «وجود تقصير كبير من قبل وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بإقامة الجدار، فعلى سبيل المثال لم يقم بزيارة المنطقة ممثلون عن تلك المؤسسات، وبخاصة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، مثل: وزارة الزراعة، والأشغال العامة، والإسكان، وهيئة الشؤون المدنية، وسلطة جودة البيئة، وكذلك معظم أعضاء المجلس التشريعي في المنطقة، على الرغم من توجيه المواطنين نداءات استغاثة لكل الجهات المعنية في السلطة». كما تبين للجنة «أن المواطنين يأخذون على السلطة الوطنية عدم إبداء مقاومة أو اتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة إقامة الجدار».

وتضيف اللجنة في تقريرها: «أدى الغياب الملحوظ لمؤسسات السلطة الوطنية إلى إثارة مخاوف المواطنين وتشككهم من وجود نوع من القبول الضمني لموضوع الجدار، وبخاصة مع تجربة الطرق الالتفافية، والتي بدت وكأنها جاءت نتيجة لاتفاق بين الجانبين، كما يشيع الجانب الإسرائيلي، وفي إطار موضوع تبادل الأراضي، حيث أن ما تقوم به إسرائيل قريب من الرؤية التي طرحتها في »كامب ديفيد«، إلا أن د. صائب عريقات نفى أن يكون هناك أي نوع من الاتفاق أو التفاهم بين السلطة وإسرائيل حول موضوع الطرق الالتفافية، وأكد أن ما قامت به إسرائيل هو فرض أمر واقع من جانب واحد.

وأكد عريقات في الجلسة الخاصة في «التشريعي» أن السلطة الوطنية قامت (وقتها) ببعض الإجراءات لمواجهة السياسة الإسرائيلية، حيث تم توجيه رسائل إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى كل من الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة، مرفقة بدراسات تتعلق بالتأثيرات المختلفة للجدار على حياة المواطن الفلسطيني، «إلا أن أي تغيير لم يحدث، وبخاصة في الموقف الأميركي».

كان العمل في الجدار، في شباط (فبراير) ٢٠٠٣، أي بعد إعداد أول تقرير من قبل اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، لا يزال في مراحله الأولى، فلم يتم إنجاز أكثر من ٥ كيلومترات. إلا أن شيئاً لم يحدث حتى الآن، فلم يصدر أي قرار من المجلس بخصوص الجدار، مع أنه لم يعد في مراحله الأولى كما كان، فقد تجاوز الـ«١٢٠ كيلومتراً». لكن نتمنى أن يصدر قرار قبل إتمامه، وإن كان العمل على هذه الوتيرة لا يبشر بذلك.

لقد خرجت اللجنة الاقتصادية بجملة توصيات تتمحور حول تشكيل لجنة تضم الفعاليات الأهلية والجهات الرسمية لمتابعة تنفيذ خطة طوارئ وطنية تعد خصيصاً لمواجهة الجدار، كما توصي اللجنة بسرعة التحرك الرسمي على كافة المستويات، وضرورة تحمل السلطة التنفيذية لمسؤولياتها تجاه المواطنين في المناطق المنكوبة، وبخاصة من الوزارات والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة المباشرة.

المجلس لم يقر هذه التوصيات، بل قرر تشكيل لجنة مشتركة من لجان (الأراضي والمستوطنات، والسياسية، والاقتصادية)، برئاسة الأولى لدراسة توصيات «الاقتصادية»، والخروج بتوصيات أخرى تركز على الجانب السياسي.

منذ منتصف نيسان وحتى اليوم اجتمعت اللجان الثلاث مرة واحدة، ولم ترفع لجنة الأراضي والمستوطنات أية توصيات إلى المجلس، غير التوصيات السابقة. ويرد صلاح التعمري، رئيس اللجنة، التأخير الحاصل، إلى عدم قدرة أعضاء اللجنة على الالتئام بسبب تفرقهم في محافظات مختلفة، وصعوبة حصولهم على التصاريح اللازمة للتنقل من قبل سلطات الاحتلال، إلا أنه يؤكد أن «التوصيات مقرة ضمنياً، ولا يوجد من يعارضها، وهي لن تتناقض في جوهرها مع توصيات اللجنة الاقتصادية. الأمر الآن بيد السلطة التنفيذية التي لم تول يوماً الاهتمام المطلوب بقضايا الاستيطان وبالتالي الجدار.

ويرجع التعمري ذلك إلى ما وصفه بـ«حسابات خاطئة تصل في بعض الأحيان إلى درجة السذاجة السياسية»، فمعظم المسؤولين الفلسطينيين، بمن فيهم المفاوضون، كانوا يعملون وفق قناعات مؤداها أن مسألة الاستيطان ليست من القضايا المهمة، وبخاصة أن جميع هذه الأراضي والمستوطنات التي تقام فوقها ستؤول إلى الفلسطينيين، باستثناء بعض المستوطنات المتاخمة لـ«الخط الأخضر»، وانطلاقاً من هذه الفلسفة «الفارغة» كان يتم تجاهل الكثير من النداءات التي كنا نوجهها عن توسع هنا وجدار هناك.

ويضيف: هذه القناعات في غاية الخطورة، وهي سبب ما وصلنا إليه فيما يتعلق بالمستوطنات و«الجدار الفاصل». وهذه القناعة لم تكن تقتصر على أعضاء السلطة التنفيذية، بل امتدت لأعضاء المجلس التشريعي أنفسهم، حيث يقتصر عدد أعضاء لجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان على أربعة أعضاء فقط، ولم يزدد العدد على الرغم من النداءات المستمرة من رئاسة المجلس لأعضائه بأهمية الانضمام إلى هذه اللجنة والعمل على تفعيلها.

ويؤكد التعمري قيام لجنته بالعمل على وضع قضية الجدار والاستيطان على سلم أولويات الحكومات الفلسطينية، ويقول: حكومة «أبو مازن» حاولت دغدغة مشاعر المواطنين من خلال التركيز على قضية الأسرى، التي على الرغم من أهميتها جاءت على حساب قضية الجدار التي أراها أكثر إلحاحاً. هذا ليس انتقاصاً من أهمية قضية الأسرى، لكن يجب أن لا تكون قضية الأسرى على حساب قضايا أخرى أكثر إلحاحاً.

ويرفض التعمري أية اتهامات بالتقصير تتعلق بلجنته أو بالمجلس، مؤكداً أن السلطة التنفيذية هي من يتحمل مسؤولية مثل هذا التقصير. نحن سندعم أية لجنة وطنية لمقاومة الجدار، والأمر متوقف الآن على الحكومة.

نشاطات متعددة

وعلى الرغم من الاتهامات الموجة إليه، بأن ما يقوم به يأتي من باب «البهرجة الإعلامية، وحب الظهور، ولفت الأنظار، والمزايدة على الآخرين»، فإن د. مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية، والذي ضحك عندما واجهته بهذه الاتهامات، وقال «الله يسامحهم»، يكاد يكون المسؤول الفلسطيني الأكثر نشاطاً في هذا المجال، فقد زار معظم المناطق الفلسطينية المتضررة من الجدار، ووقف على طبيعة الأمور وحجم المعاناة بنفسه، وعن هذا يقول: من الصعب فهم وإدراك المخاطر الحقيقية لـ«الجدار الفاصل» دون القيام بمثل هذه الزيارات. أعتقد أنها في غاية الأهمية.

وحول عدم قيام الكثير من المسؤولين الفلسطينيين، حتى من ذوي العلاقة والاختصاص، بزيارة المناطق المتضررة من الجدار، بدعوى «عدم الحصول على تنسيق»، يقول البرغوثي: عليهم أن ينسوا أنهم وزراء. إذا انتظروا التصاريح الإسرائيلية لن يقدموا على مثل هذه الزيارات أبداً. هناك طرق عدة للوصول إلى تلك المناطق لمن يمتلك النية. لا أعتقد أنه من المجدي الانتظار حتى تسمح سلطات الاحتلال لهذا المسؤول أو ذاك بمثل هذه الزيارات.

وعن عمل شبكة المنظمات الأهلية، والمبادرة الوطنية، في هذا المجال، يقول البرغوثي: نحن نعمل على محاور عدة تتفق على تشجيع الناس في تلك المناطق المنكوبة على الصمود، دون «التاقلم» مع هذه الأوضاع المستجدة، وهذه المحاور تتراوح بين تشجيع الصمود والكفاح ضد الجدار من خلال المظاهرات في المواقع المتضررة من الجدار، وغيرها من المناطق الفلسطينية، حيث يتم تجنيد قوى التضامن الأجنبية بشكل بارز في مثل هذه النشاطات. والأمر لا يقتصر على هذا الحد، فهناك تظاهرات ستعم أوروبا وجميع مدن العالم ضد الجدار في الفترة القريبة تحت شعار: «فليسقط هذا الجدار»، والتي سيصل أوجها في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، ذكرى انهيار سور برلين.

والمحور الثاني يأتي في باب «إسناد الصمود»، وذلك من خلال العمل على توفير البنية التحتية اللازمة لصمود الفلسطينيين المتضررين من الجدار، وهنا أتحدث عن مساعدات مالية، وغذائية، وعينية أخرى، وأنجزنا نشاطات عدة مهمة في هذا المجال، والمحور الثالث هو تفعيل قضية الجدار على المستوى الشعبي، علاوة على توظيف الإعلام وبصورة مكثفة، في خدمة هذه القضية، وبخاصة في الخارج.

وحول قضية التنسيق مع الجهات الأخرى الناشطة في هذا المجال، يقول: لقد تم تشكيل لجان دفاع تجمع مؤسسات عدة من أعضاء الشبكة، علاوة على لجنة «بنغون» المتخصصة بقضية الجدار، والتي تتكون من منظمات أهلية عدة أيضاً.

والمعارضة ... تعارض الجدار

من جهته، أكد عدنان عصفور، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، في حديث هاتفي معه، أنه حتى في حال تمكن إسرائيل من إتمام بناء الجدار، فإن ذلك لن يؤثر على «عمليات المقاومة في العمق الإسرائيلي»، قائلاً: «أعتقد أن المقاومة بما تفتق عن عقلها من وسائل إبداعية لن تعجز عن اختراق الجدار، لتثبت لحكومة إسرائيل أنه لم يعد هناك ما يمنعها إلى الوصول إلى أهدافها». ولم يستبعد عصفور أن يقوم «رجال المقاومة» بمهاجمة جنود الاحتلال المرابطين عند الجدار، سواء خلال بنائه أو بعد الإفراغ منه.

وأشار عصفور إلى أن «حماس» تعمل أيضاً على «فضح الممارسات الإسرائيلية إعلامياً»، علاوة على قيامها بتحريض الجماهير على القيام بفعاليات مناهضة للجدار العنصري، واللقاءات السياسية والدبلوماسية مع عدد من الدول بهذا الخصوص، كما تقوم الحركة بتوثيق جميع الانتهاكات الإسرائيلية، منذ إعلان الهدنة في حزيران (يونيو) الماضي. في حين أكد أن لا علم له إن كانت الحركة تدعم المتضررين من الجدار مالياً.

ويرفض عصفور كغيره أية اتهامات بالتقصير في هذا المجال، مشيراً إلى أن الحركة تتعامل مع موضوع الجدار بذات الطريقة التي يتم التعامل من خلالها مع الانتهاكات الإسرائيلية الأخرى، قائلاً: الجدار حلقة في سلسلة الانتهاكات الإسرائيلية. استراتيجية الحركة تقوم على التصدي للمشروع الصهيوني برمته. هذه الجزئيات تقاوم بأحجامها وأبعادها».

بدوره، يرى قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، أن ما تقوم به الفصائل والقوى الفلسطينية حيال قضية الجدار الفاصل، »لا يزال دون المستوى المطلوب«، مؤكداً أنه »آن الأوان لوضع حد للانصراف عن القضايا الجوهرية لصالح بعض القضايا الشكلية«، ويقول: »لابد أن نحدد أولويات حركتنا الوطنية .. ثمة خلل في الأمر«.

ويضيف عبد الكريم: المطلوب شكل من أشكال الحركة المنظمة الدائمة المؤطرة في أطر جماهيرية متواصلة الفعل، بما يمكن الحركة الدبلوماسية والسياسية من وضع حد للاستمرار في هذه السياسة العنصرية المتمثلة بالجدار، وتقع هذه المسؤولية على عاتق جميع القوى والأحزاب السياسية.

ويتابع: صحيح أن السلطة الفلسطينية تولي اهتماماً سياسياً ودبلوماسياً بقضية »الجدار الفاصل«، لكن المطلوب أن تولي السلطة اهتماماً بالقضية على أرض الواقع، من خلال دعم الجمهور في حركته الشعبية إزاء الجدار، ودعم المتضررين جراء بنائه.

ويؤكد عبد الكريم أن الحديث عن تقصير من جانب المعارضة في هذا الشأن »ليس دقيقاً«، مشيراً إلى أن المواجهة المطلوبة لمثل هذه السياسات »ليست من شأن المعارضة فقط، بل تعني، أيضاً، السلطة الوطنية والحركات والقوى والأحزاب الفلسطينية على اختلاف توجهاتها.

أما عمر شحادة، القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيرى ضرورة طرح موضوع «الجدار الفاصل»، على مجلس الأمن، «لفضح التواطؤ الدولي مع السياسات العنصرية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني»، وبخاصة الولايات المتحدة، التي يدعي مسؤولوها أنهم يعارضون استمرار الحكومة الإسرائيلية ببناء هذا الجدار، مؤكداً أن الجبهة في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية طرحت الأمر على القيادة، التي رحبت بالفكرة. أعتقد أن لا مبررات لتأخير العمل بهذا الاقتراح الذي بات ملحاً للغاية».

ويقول د. ناصر القدوة في ذات الإطار: «نحن نطالب مجلس الأمن الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، وقرارات المجلس السابقة، ذات الصلة، لإدانة هذا الأمر الخطير، ووقف هذه التحركات غير القانونية من قبل القوة المحتلة».

وجهة نظر قانونية حول مشروعية المقاومة الفلسطينية وحق القائمين عليها في اكتساب مركز المحارب القانوني

المحامي ناصر الريس
باحث قانوني في مؤسسة الحق

تستمد المقاومة الفلسطينية مشروعيتها القانونية، من حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكونها إحدى الوسائل والأساليب التي لجأ إليها الشعب الفلسطيني في مقاومة وإزالة الاحتلال الإسرائيلي كطرف حائل بينه وبين الممارسة الميدانية الحرة لحقه المشروع في تقرير مصيره.

وتجد هذه المشروعية أساسها في العديد من القرارات الدولية التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٤٩ الصادر عن دورة الجمعية العامة رقم ٢٥ بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، والذي جاء بمضمونه «إن الجمعية العامة وإذ تعرب عن قلقها من أن كثيراً من الشعوب لا يزال محروماً من حق تقرير المصير، ولا يزال خاضعاً للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، فإنها:

١- تؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد الحق بأية وسيلة في متناولها.

٢- تعتبر أن الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها خلافاً لحق شعب تلك الأراضي في تقرير المصير لا يمكن قبوله ويشكل خرقاً فاحشاً لميثاق الأمم المتحدة.

وورد هذا التأكيد أيضاً في قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٤٩ (د- ٢٥) تحت عنوان «إدانة إنكار حق تقرير المصير، وبخاصة لشعوب جنوب إفريقيا وفلسطين»، الصادر بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، والذي جاء بنصه «إن الجمعية العامة:

- تؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها».

وجاء بمتن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٨٧، الصادر عن دورتها رقم ٢٦ بتاريخ ٦ كانون الأول ١٩٧١، تحت عنوان «تأكيد شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي، بما في ذلك شعب فلسطين، »إن الجمعية العامة:

ترى أن إخضاع الشعوب للاستعباد وللتسلط الأجنبيين وللاستغلال الاستعماري، يعد انتهاكاً مبدأ تقرير المصير وإنكار لحقوقها الأساسية ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تؤكد أن الاستعمار في كل صوره ومظاهره ومن ضمنها طرق الاستعمار الجديد يكون عدواناً جسيماً على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- تؤكد شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي، ولا سيما في إفريقيا الجنوبية، وكذلك الشعب الفلسطيني، بكل وسائل النضال المتوفرة التي تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة.

كذلك أكد مشروعية مقاومة الشعب الفلسطيني للمحتل الإسرائيلي قرار الجمعية العامة رقم - ٣٠٣٤ الصادر عن الجمعية العامة (د- ٢٧) بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٧٢م، بعنوان تأكيد قانونية النضال من أجل التحرر، وإقامة لجنة خاصة لدراسة مشكلة الإرهاب الدولي.

إن الجمعية العامة:

٣- تعيد تأكيد الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار وأنظمة التمييز العنصري وأنواع السيطرة الأجنبية الأخرى وتدعم شرعية نضالها، وبخاصة نضال الحركات التحررية، وذلك وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع.

٤- تدين استمرار أعمال القمع والإرهاب التي تقدم عليها الأنظمة الإرهابية والعنصرية في إنكار حق الشعوب الشرعي في تقرير المصير والاستقلال وغيرهما من حقوق وحرياته الأساسية».×

وإلى جانب القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، أكدت مواثيق القانون الدولي الإنساني، وتحديداً اتفاقيات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩، وبروتوكول جنيف الأول المكمل لها المبرم العام ١٩٧٧ على حق الشعوب الجاري غزو أراضيها أو الخاضعة للاحتلال في حمل السلاح والمقاومة، وعلى حقهم أيضاً في التمتع بالحماية القانونية، واكتساب صفة المحارب القانوني ومن ثم معاملتهم معاملة أسير الحرب إذا ما سقط بقبضة الخصم.

ولقد علقت هذه الاتفاقيات شروط إعمال هذا الحق والاستفادة منه بتوافر مجموعة من الشروط القانونية في حركة المقاومة، حيث جاء في نص المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب «أسرى الحرب» بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الأشخاص الذين ينتمون الى إحدى الفئات التالية ويقعون في قبضة العدو:

- أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع والمليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة.

- أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بما فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع، ويعملون داخل أو خارج أقاليمهم، حتى لو كان محتلاً على أن تتوافر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة، بما فيهم حركات المقاومة المنظمة:

أ- أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسين.

ب- أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها عن بعد.

ج- أن تحمل السلاح جهراً.

د- أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها».

وبالطبع تمت إعادة صياغة هذه الشروط بمتن بروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع، حيث أسقط نص المادة الرابعة والأربعين صراحة من البروتوكول كلاً من شرط التمييز وحمل السلاح علناً من خلال الاكتفاء بواجب إعمال المقاومين لهذه الشروط فقط في لحظة الاشتباك والقتال.×

وعلى الرغم من استيفاء غالبية الثورات في مثل هذه الظروف لما تطلبته الاتفاقيات الدولية من شروط قانونية، ما يحسم المركز القانوني لهذه الثورات وللقائمين بها، لكونها وكقاعدة عامة، تأتي نتاجاً وثمرة لجهود طويلة من العمل السري في الإعداد والتخطيط، ومن ثم تمثل لحظة اندلاعها لحظة اكتمال البناء الذاتي والهيكلي لها، وبالتالي تجسد مرحلة انطلاقها لحظة استيفائها لكافة ما استوجب توافره اتفاقيات تقنين قانون الحرب من شروط.

غير أن هذا الوضع وإن كان كما أسلفنا بمثابة القاعدة العامة لغالبية الثورات، إلا أنه لا ينفي بالمقابل وجود حالات شاذة وخارجة عن هذه القاعدة، إذ قد يحدث في أحيان عدة، اندفاع سكان الأراضي المحتلة، في ثورة جماهيرية عارمة، لمقاومة المحتل والتصدي له، دون أن يتمكن القائمون بهذه الثورة من تنظيم وهيكلة ثورتهم، وبعبارة أخرى قد تحتم الظروف عدم مراعاة القائمين من السكان حال ثورتهم لما استوجبت توافره اتفاقيات تقنين قواعد قانون الحرب من شروط في هذا الصدد.

إن الاتجاه الغالب على صعيد الفقه الدولي قد أقر صراحة بحق ومشروعية ثورة سكان الأراضي المحتلة وعلى حق القائمين بها باكتساب مركز المحارب القانوني وأسير الحرب بغض النظر عن مدى توافر ما تطلبته الاتفاقيات المقننة لقواعد الحرب من شروط في حركات المقاومة المنظمة، وليس هذا فحسب، بل سائر القضاء، بجانبيه الوطني والدولي، موقف الفقه الدولي بخصوص هذه المسألة، ويمكننا في هذا المجال طرح بعض النزاعات التي أثير خلالها موضوع ثورة سكان الأراضي المحتلة، ومدى مراعاة القائمين بها للشروط القانونية المنصوص عليها بمتن اتفاقيات تقنين قواعد قانون الحرب.

القضاء الهولندي (قضية روتر)

تتلخص وقائع هذه القضية في اتهام القضاء الهولندي الجنرال روتر القائد الأعلى لقوات الأمن الألمانية في هولندا إبان فترة الاحتلال الألماني وتحميله مسؤولية العديد من الجرائم المرتكبة ضد أفراد المقاومة الهولندية.

دفع روتر الاتهام الموجه إليه بقوله إن أفراد المقاومة الهولندية لا حق لهم في الحماية القانونية والمعاملة كأسرى حرب لعدم مراعاتهم لما وضعته لائحة لاهاي ١٩٠٧ من شروط بخصوص المليشيا والمتطوعين.

رفضت محكمة النقض الهولندية كلياً دفوع روتر وأصدرت في الرابع من مايو ١٩٤٦ حكمها بإدانته مسببة ذلك بقولها (إن المقاومة الهولندية يمكن أن تعتبر من وجهة النظر الألمانية غير مشروعة بوصف أن أفرادها لا يستوفون الشروط المنصوص عليها في لائحة لاهاي، غير أن وجهة النظر الهولندية تنبع من زاوية مختلفة لأن سلطات الاحتلال الألماني لم تكن تملك سلطة شرعية في الإقليم الهولندي، ومن ثم لم تكن تمارس في ذلك الإقليم سوى سلطة مادية بحتة، والسلطة التي من هذا النوع لا ينشأ عنها أي التزام يمكن أن يقع على عاتق الرعايا الهولنديين، سواء أكان هذا الالتزام التزاماً بالطاعة أم احترام نظام سلطات الاحتلال، وبالتالي فإن مقاومتهم للعدو المحتل تدخل بلا شك في نطاق الدفاع الشرعي عن الوطن، حيث يكون من المستحيل أن يتقيدوا بأية شروط أو قيود تجاه المعتدي الذي ليس له إلا أن يلوم نفسه).٣

والأمر ذاته تبناه القضاء الدولي، حيث جاء في إحدى القضايا التي نظرتها المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة كبار مجرمي الحرب في أوروبا (نورمبرغ) والتي أصدرت بمقتضاها قراراً بإدانة القادة الألمان لاتهامهم بإصدار أوامر وتعليمات لأفراد قواتهم المسلحة تقضي بضرورة امتناعهم عن معاملة أفراد المقاومة الذين يسقطون في أيديهم كأسرى حرب، وإصدارهم أوامر بإعدام هؤلاء الأفراد دون محاكمة.

رفضت المحكمة صحة الدفاع وأصدرت في بداية شهر أكتوبر من العام ١٩٤٦ حكمها بإدانة المتهمين وذلك بقولها (إن العدو الذي يحتل إقليم دولة أجنبية بغير حق ليس له أن يتأذى إذا لم ينفذ الأهالي المعتدى عليهم قوانين وأعراف الحرب بدقة خلال الاشتباكات التي تتم بينهم وبينه في نطاق استخدامهم لحق الدفاع الشرعي عن أراضيهم.٤

أخيراً، وبعد هذا العرض لموقف المحاكم الداخلية والدولية، يتضح لنا إقرار وتأكيد القضاء الدولي والداخلي على حق ومشروعية أفراد المقاومة في اكتساب مركز المحارب القانوني، ودون النظر لمدى مراعاتهم والتزامهم بما وضعته الاتفاقيات من شروط استوجبت توفرها في أفراد المقاومة. قد نتساءل عن وضع ومكانة أفراد المقاومة الفلسطينية، فهل يحق لهم اكتساب مركز المحارب القانوني ومن ثم التمتع بمعاملة أسرى الحرب إذا ما سقطوا في قبضة جيش الاحتلال الإسرائيلي؟ ومن جانب آخر، ما مدى إلزامية احترام وتطبيق الحكومة والقضاء الإسرائيلي لاتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

تقضي القاعدة العامة على صعيد أحكام وقواعد القانون الدولي× بأن كل معاهدة أو اتفاق دولي نافذ لا يكون ملزماً إلا لأطرافه، وتقضي هذه القواعد أيضاً، بأن كل معاهدة دولية لا يمكنها أن تخلق أو تُنشئ التزامات أو حقوق تجاه غير الأطراف فيها دون رضى وموافقة هذه الأطراف.××

وبالنظر لكون قواعد القانون الدولي الإنساني قواعد قانونية مقننة ومجموعة في سلسلة متعاقبة من الاتفاقيات الدولية، فإن أحكامها، بلا شك، تكتسب القيمة القانونية الملزمة في مواجهة كافة الدول الأطراف فيها، ولهذا، تعد اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب ملزمة وواجبة التطبيق من قبل إسرائيل على مقاومة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، ويرجع السند والأساس القانوني، في إلزام إسرائيل بتطبيق هذه الاتفاقية، الى ثلاثة اعتبارات أساسية، هي:

الأول: أحكام ونصوص الاتفاقية

نصت المادة الأولى من الاتفاقية الرابعة على: «تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال».× وجاء في مضمون الفقرة الثانية من المادة الثانية: «تنطبق الاتفاقية، أيضاً، في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة، وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفاً في هذه الاتفاقية، فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلك ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة».

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن لا يصبح تطبيق الدول الأطراف لها معلقاً على مدى احترام وتطبيق الطرف الآخر للاتفاقية، وهذا ما أكده الفقيه جان بكيتيت واضع التفسير الرسمي للاتفاقية بقوله، «إنها ليست ميثاقاً مبرماً على أساس المعاملة بالمثل، بحيث يلتزم كل طرف بها طالما التزم بها الطرف الآخر، ولكنها سلسلة من المواثيق أحادية الجانب تم التعاقد عليها أمام العالم، ومن الواضح أن المادة الأولى لم تعد مجرد كلمات لا معنى لها، ولكنها ذات قوة ملزمة ويجب أن تُؤخذ على معناها الحرفي.١٠

الثاني: بالاستناد للطبيعة العرفية لأحكام ومبادئ الاتفاقية

تفرض الطبيعة القانونية العرفية لأحكام ومبادئ اتفاقية جنيف الرابعة، دون شك على دولة إسرائيل احترام وتطبيق هذه الاتفاقية، بحيث لو وجد جدلاً ما يمنع إسرائيل ويعفيها من تطبيق الاتفاقية، على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة، فذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، إعفاءها من تطبيق واحترام كافة ما تضمنته الاتفاقيات من أحكام ومبادئ على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة، كأعراف دولية ملزمة.

الثالث: بالاستناد لمقررات الشرعية الدولية

أكدت الشرعية الدولة على شرعية المقاومة الفلسطينية بمتن العشرات من القرارات الدولية، وليس هذا فحسب، بل أكدت الجمعية العامة صراحة على وجوب المساءلة القانونية للدول التي تنكر على أفراد حركات المقاومة القائمة بوجهها حق الحماية والتمتع بمركز المحارب القانوني وأسرى الحرب، حيث جاء في نص قرار الجمعية العامة رقم ٣١٠٣ الصادر بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٧٣: «وإذ تؤكد من جديد أن استمرار الاستعمار في جميع أشكاله ومظاهرة، كما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ الدورة ٢٥ في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٠، هو جريمة، وأن للشعوب المستعمرة حقاً طبيعياً في النضال بكل الوسائل التي تصرفها ضد الدول الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، ممارسة بذلك حقها في تقرير المصير الذي اعترف به ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. تعلن رسمياً المبادئ الأساسية التالية للوضع القانوني الخاص بالمحاربين الذين يناضلون ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية:

١- إن نضال الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية في سبيل تحقيق حقها في تقرير المصير والاستقلال، هو نضال شرعي، ويتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي.

٢- إن أية محاولة لقمع الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية، هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولإعلان منح البلاد والشعوب المستعمرة استقلالها، وتشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين.

٣- إن انتهاك الوضع القانوني الخاص بالمحاربين المناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والأنظمة العنصرية في أثناء النزاع المسلح، ينتج تحمل المسؤولية التامة وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

الخداع الإسرائيلي في مفاوضات «كامب ديفيد»

اسم الكتاب: الخداع الإسرائيلي.
رؤية فلسطينية لمفاوضات «كامب ديفيد» وتوابعها.
المؤلف: بلال الحسن
عدد الصفحات: ١٣٠
الطبعة الأولى: ٢٠٠٣
الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

عرض وتعليق: هاني المصري

كتاب الأستاذ بلال الحسن «الخداع الإسرائيلي» رؤية فلسطينية لمفاوضات «كامب ديفيد» وتوابعها، كتاب مهم للغاية، كونه يحاول سد النقص الكامن في غياب رواية فلسطينية رسمية لما جرى. ففي حين أصدر الإسرائيليون المشاركون بالمفاوضات وحدهم ثلاثة كتب حول المفاوضات، وهي: كتاب شلومو بن عامي (أي مستقبل لإسرائيل؟)، وكتاب يوسي بيلين (دليل السلام الجريح)، وكتاب جلعاد شير (سلام «في متناول اليد») ونشر الإسرائيليون عدداً لا يحصى من الدراسات والمقابلات والمقالات، أغرق المفاوضون الفلسطينيون، باستثناء المقالات التي أصدرها أكرم هنية بعنوان «أوراق كامب ديفيد»، وسائل الإعلام بمقابلات لا تنتهي، ولا تخلو من العموميات والتناقضات والتكرار، وتقع في أحيان كثيرة في ترويج الروايات الإسرائيلية، ولا تقدم رواية فلسطينية متكاملة.

أهمية هذا الكتاب، تكمن في قيامه بتقديم رواية مدعمة بالبراهين والأدلة الكفيلة بكشف حقيقة الأساطير التي روجتها إسرائيل، ورددتها وسائل الإعلام الأميركية، ووقع ضحيتها ليس فقط الإسرائيليون، والرأي العام الدولي، بل والكثير من الفلسطينيين والعرب. الكتاب يضم ١٣٠ صفحة من الحجم الصغير، وهو مكون من عدة أقسام تبدأ بتقديم مدخل للكتاب، ثم تتدرج حاملة العناوين التالية: ما قبل مفاوضات «كامب ديفيد»، انعقاد القمة: أسلوب كلينتون في إدارة المفاوضات، أعمال اللجان، ما بعد «كامب ديفيد»: الانتفاضة، من الانتفاضة إلى ورقة كلينتون، ورقة كلينتون، رسالة التحفظات الفلسطينية، مفاوضات طابا، محاولات للتقييم.

في مدخل الكتاب يعرض الحسن الأساطير الإعلامية الإسرائيلية الثلاث التي لا تزال تروج حتى الآن، وهي:

الأسطورة الأولى: إن «الفلسطينيين» هم الذين أفشلوا مفاوضات «كامب ديفيد» برفضهم للعرض السخي الذي قدمه لهم أيهود باراك، عرض الانسحاب من ٩٥٪ من الأرض حسب الترويج السائد.

الأسطورة الثانية: إن «الفلسطينيين» رفضوا ورقة كلينتون التي عرضها بعد مفاوضات «كامب ديفيد»، وأن الإسرائيليين قبلوها.

الأسطورة الثالثة: إن المفاوضات التي جرت في طابا، بعد تخلي الرئيس الأميركي عن منصبه، حققت اختراقاً لا سابق له، ولكن سقوط باراك في الانتخابات أمام أرئيل شارون زعيم الليكود، ضيع فرصة ذلك النجاح.

وحاول الكتاب تأكيد الحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: إن إسرائيل هي المسؤولة عن فشل مفاوضات «كامب ديفيد»، لأنها رفضت التعاطي جدياً مع المطالب الفلسطينية الأساسية، وتعاملت مع المفاوض الفلسطيني بطريقة: إما القبول أو الرفض.

الحقيقة الثانية: إن الموقف الفلسطيني من ورقة كلينتون كان شبيهاً إلى حد كبير بالموقف الإسرائيلي، القبول مع التحفظ، وإذا كان لا بدّ من القول إن ورقة كلينتون قد رفضت، فإن ذلك يصح على الإسرائيليين مثل الفلسطينيين، ولا يمكن حصره بالفلسطينيين وحدهم.

الحقيقة الثالثة: إن مفاوضات طابا لم تتضمن أي اختراق، ولم تتطور نحو تغير أساسي في الموقف الإسرائيلي، أو نحو تراجع أساسي في المطالب الفلسطينية، وهي لا تستحق ما أثير حولها من ضجة، إلا من زاوية الصراحة التي تميزت بها المفاوضات، صراحة الطرفين في التخاطب، وفي الاستعداد لبحث كل مشكلة، من دون أن يعني ذلك الوصول إلى حلول أو اتفاقات فعلية.

لقد تمكن بلال الحسن في كتابه هذا، من تأكيد هذه الحقائق بنجاح يحسد عليه. فهو استخدم الوثائق المتوفرة، والتصريحات الرسمية الصادرة عن الأطراف كافة، وما جاء في الكتب والمقابلات والمقالات، ليقدم صورة حقيقية أو أقرب إلى الحقيقة من كل الروايات السائدة عما جرى في «كامب ديفيد» وطابا وقبلهما وبعدهما، ما يجعل كتاب «الخداع الإسرائيلي» إضافة مهمة للمكتبة الفلسطينية والعربية.

من الصعب استعراض كافة الأدلة والبراهين التي ساقها الحسن لتبيان زيف الأساطير الإسرائيلية في هذا العرض الموجز، ولكن من المفيد استعراض بعض الأمثلة:

أكثر ما روجت له وسائل الإعلام الإسرائيلية والأميركية، ورددته وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية، وبعض المسؤولين الفلسطينيين والعرب، وبعض الكتاب والمعلقين الفلسطينيين والعرب أن الإسرائيليين قدموا في «كامب ديفيد» عرضاً سخياً يقوم على أساس الانسحاب من ٩٥٪ من الأرض وضم ٥٪ فقط إلى إسرائيل، وأن الفلسطينيين رفضوا هذا العرض السخي، الأمر الذي يبرز رفضهم لفكرة السلام. ولكن حين ندقق في المواقف الإسرائيلية، وحين ندقق في الشروحات الفلسطينية، نجد أن إسرائيل كانت تعرض الاستيلاء على ٢٥٪ من أراضي الضفة الغربية تحت تسميات «الضم» أو «السيطرة» أو «الاستئجار»، وحين نضيف إلى ذلك مساحة مدينة القدس التي لا تعتبرها إسرائيل جزءاً من الضفة الغربية، والمنطقة الحرام الموروثة منذ اتفاق الهدنة في العام ١٩٤٨ والتي ترفض إسرائيل البحث بها، وتعتبرها جزءاً من أراضيها، والمساحات التي تريد الاستيلاء عليها من البحر الميت ومن نهر الأردن، وكذلك حين نضيف القواعد العسكرية التي تريد الاحتفاظ بها، والطرق المؤدية إليها، نصل عملياً إلى نسبة تصل إلى حدود ٤٠٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ٦٧ التي يبقيها العرض الإسرائيلي السخي في قبضة إسرائيل. ويبرهن الحسن على ما تقدم من خلال إيراد التناقضات في تحديد النسب المقترحة للضم، والواردة على لسان المسؤولين الإسرائيليين. إن أقصى ما تم طرحه من الناحية العملية لا يتجاوز ٦٠٪ من أراضي الضفة والقطاع والقدس.

المثال الآخر ويتعلق بمدينة القدس والمسجد الأقصى. فكما جاء في الكتاب «لقد قدم الإسرائيليون تحت ستار القبول بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية، اقتراحات تشبه الألاعيب البهلوانية بشأن المدينة وتقسيماتها وأنماط السيادة فيها. كانوا يتحدثون عن مدينة موحدة يجري تقسيم الجزء الشرقي منها (المحتل العام ١٩٦٧) إلى ثلاث مدن، مرة تحت تسمية (أ) و(ب) و(ج)، ومرة ثانية تحت اسم سيادة وحكم ذاتي، ومرة ثالثة تحت اسم سيادة عليا وسلطة فعلية، ومرة رابعة تحت اسم سيادة فوق الأرض وسيادة تحت الأرض، ومرة خامسة تحت اسم سيادة إسرائيلية وسيادة دولية، ولكن كل هذه التسميات لم تكن سوى حيل قانونية أو تغطية لإبقاء السيادة الإسرائيلية على المدينة، وإقناع الفلسطينيين بقبول سيادة شكلية لهم على بعض أجزائها، وسيادة فعلية على بعض ضواحي المدينة وقراها مع استعداد لإطلاق اسم القدس عليها.

مثال ثالث وأخير هو: اللاجئون وحق العودة. حاول الإسرائيليون في «كامب ديفيد» تغييب مسألة اللاجئين كلياً، وكأنها لم تطرح، ولم يحدث خلاف جوهري حولها، ولم تكن أحد الأسباب التي أدت إلى فشل قمة «كامب ديفيد». فأحد الأكاذيب الإسرائيلية الكبرى التي لاقت رواجاً كبيراً

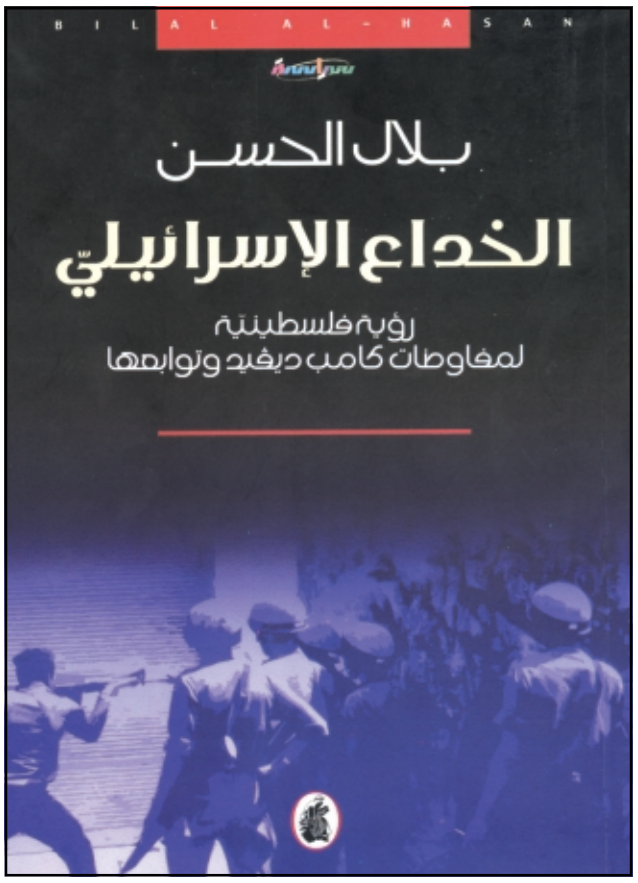

هي ادعاء بأن كافة القضايا تم التوصل فيها إلى اتفاق أو تم الاقتراب من الاتفاق، باستثناء مسألة القدس، وهذا غير صحيح على الإطلاق، فكافة القضايا كانت محل خلاف عميق بما فيها وأولها قضية اللاجئين. فحول هذه القضية التي تعتبر أساس وجوهر القضية الفلسطينية، كان هناك الطرح الكلاسيكي الإسرائيلي: لسنا مسؤولين عن هذه المشكلة، لا نعترف بحق العودة، مستعدون لإعادة بضعة آلاف على مدى سنوات ضمن برنامج «لم شمل العائلات» و«لأسباب إنسانية»، مستعدون للحديث عن صندوق تعويضات دولي يجب أن تكون فيه حصة لتعويض اليهود الذين (طردوا) من البلاد العربية. وفي مباحثات طابا، لم يحدث اتفاق حول مسألة اللاجئين. ولكن حدث تقارب ما، وهذا ما لا يأخذ حقه في كتاب الخداع الإسرائيلي، ولكنه لم ينه الخلاف حول المسائل الجوهرية. فالورقة الإسرائيلية في طابا اعترفت بأن حل قضية اللاجئين يجب أن يفضي إلى القرار ١٩٤، ولكن ترجمة تنفيذ القرار هي بعودة (استيعاب) جزئية (لم تحدد الورقة أرقامها) إلى إسرائيل، وعودة شاملة إلى الدولة الفلسطينية، والتوطين في البلدان المضيفة، والتوطين في بلدان أخرى. وتعتبر الورقة الإسرائيلية أن ما يتم الاتفاق عليه يشكل تطبيقاً كاملاً ونهائياً للبند ١١ من القرار ١٩٤... وتسوية كاملة لا رجوع عنها لقضية اللاجئين الفلسطينيين في جميع أبعادها؛ ويمتنع بعدها الطرفان عن التقدم بأي مطالب وشروط. وبعد تطبيق هذه البنود لن يبقى هناك أي شخص تطلق عليه صفة لاجئ.

والمفيد ذكره، أن محضر موراتينوس مبعوث السلام الأوروبي، والذي يعتبر أقرب وثيقة إلى الحقيقة، حول المفاوضات الفلسطينية ? الإسرائيلية، جاء فيه أن عدد اللاجئين الذين اقترحت إسرائيل «استيعابهم» لديها هو «٢٥» ألف لاجئ (من لبنان، ومن مخيمي صبرا وشاتيلا بالذات) خلال ثلاث سنوات. وهناك عدد تم اقتراحه شفهياً وهو ٤٠ ألف لاجئ يعودون خلال خمس سنوات. كما أضافت ورقة موراتينوس أن الوفد الإسرائيلي رفض إعادة أملاك اللاجئين.

وأخيراً، لا يمكن إعطاء كتاب بلال الحسن «الخداع الإسرائيلي» حقه في هذه العجالة، التي لا تغني عن ضرورة قراءته التي تفيد القارئ أيما إفادة.

وأسمح لنفسي أن أقدم ملاحظة جوهرية أو اثنتين على الكتاب.

الملاحظة الأولى: قلل الكتاب من أهمية التغييرات التي حدثت على السياسة الرسمية الإسرائيلية، كما ظهر في قمة «كامب ديفيد» وما بعدها، وفي مباحثات طابا، وفي الموقف من مشروع كلينتون، فعلى الرغم من أن هذه التغييرات لم تقدم أساساً صالحاً للحل والاتفاق، وتعكس السياسة التوسعية الاستيطانية العنصرية الاستيلائية ومحاولة لوي عنق الحقائق، فإنها تنطوي على مغزى تاريخي لا يمكن إنكاره. فالتفاوض حول القدس والحدود واللاجئين والاستيطان يذبح البقرات الإسرائيلية المقدسة، التي كانت تعتبر إلى لحظة انعقاد قمة «كامب ديفيد» أن هذه القضايا، خطوط حمراء، لا يجوز الاقتراب منها. صحيح أنها لا تنطوي على أهمية عملية، ولكنها تدل على أن النضال التاريخي والصمود الفلسطيني والتمسك بالحرية والاستقلال، والبرنامج الوطني والواقعي، والتحرك الفاعل يمكن أن يحقق الأهداف الوطنية.

الملاحظة الثانية: على الرغم من أنني متفق، وبالإجمال، مع ما أورده الكتاب حول الموقف الفلسطيني وتمسكه بالحقوق الوطنية الأساسية، في نهاية الأمر، فإن هذا الموقف لم يكن منسجماً ولا موحداً دائماً، لا قبل قمة «كامب ديفيد» ولا بعدها. وهذا ما لم يوله الكتاب أي اهتمام يذكر.

قد يكون كافياً للبرهنة على نقاط الضعف في الموقف الفلسطيني، أننا لم نحصل حتى الآن وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على قمة «كامب ديفيد» على رواية فلسطينية رسمية متكاملة بما جرى، لكن المسألة لا تعود إلى الإهمال فقط، وإنما إلى أن الرواية الكاملة ستكشف بعض الحقائق غير المريحة، مثل أن المرونة التي أظهرها العديد من المسؤولين الفلسطينيين، قبل «كامب ديفيد» وخلالها وبعدها، شجعت الإسرائيليين والأميركيين وضللتهم وأوحت لهم، أن ياسر عرفات قد بات جاهزاً، أو أنه سيصبح جاهزاً بعد الترهيب والترغيب الذي يمكن استخدامه ضده ومعه في قمة «كامب ديفيد»... القمة المغلقة والمعزولة. ألم نسمع أصواتاً فلسطينية مسؤولة لا يزال صداها يتردد حتى الآن، بأننا ضيعنا فرصة تاريخية في «كامب ديفيد» وطابا، وأننا بالفعل قد عرض علينا عرضاً سخياً بالانسحاب من ٩٥٪ من الأرض المحتلة، وجعلناه يفلت من بين أيدينا! بينما الآن المعروض أو الذي يمكن أن يعرض في أحسن الأحوال ٤٢٪، حسبما هو متضمن في مشروع شارون للحل الانتقالي متعدد المراحل، طويل الأمد!! إن مثل هذه المواقف بحاجة إلى عرض ونقاش حتى تكتمل الرواية عما حدث في «كامب ديفيد» وتوابعها!!!

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي
أريج حجازي

المحرر المسؤول:
مهند عبد الحميد

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥
تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بُل- ألمانيا
الآراء الواردة في النشرة لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بُل

ليس على الضفّة الأخرى من يُصغي إلى صوت الموسيقى؟!

فاروق وادي
كاتب وناقد فلسطيني مقيم في الاردن

سؤال واحد، بسيط، كنت أخبئه لإدوارد سعيد، إذا ما التقينا يوماً ذات صُدفة. لكن الرجل الذي رحل عنّا وأحزننا رحيله، ذهب ومعه الكثير من أحلام السلام وأوهامه، فلم ينتظر لحظة لأطرح عليه السؤال: هل تسنى لعينيك أن تقعا على الملصق الذي أصدره «المعهد الوطني للموسيقى» في رام الله منذ خمس سنوات؟!

كان الملصق، اللافت ببساطته الثريّة ودلالته العميقة، يجمع بين صورتين لشخص واحد .. فتى اسمه «رمزي».

الصورة الأولى لرمزي الطفل، الذي نزع الاحتلال عنه طفولته، وكنّا قد شاهدناه في الانتفاضة الأولى آلاف المرّات دون أن يعنينا الاسم. صبيّ دون العاشرة، بسترة حمراء عتيقة، أشعث الشعر، من عينيه يشع غضب عارم رغم الذبول، لا يحفل بهندامه، فكل همومه تنحصر في أن يظلّ قابضاً بكلتا يديه على جمر الحجر.. ليرشق به جنود الاحتلال.

كانت صورة رمزي تلك، الملتقطة في العام (١٩٨٧)، تكثيفاً رمزياً دلالياً لفعل الانتفاضة. غير أن الصورة الأخرى التي وقفت إلى جانبها في الملصق، والتي التقطت لرمزي بعد ذلك بعشر سنوات (١٩٩٧)، بكل ما انطوت عليه تلك السنوات من أحلام وأوهام وإنجازات وإحباطات، جاءت لتشكّل نقيضاً للصورة الأولى: رمزي الشّاب النظيف، الأنيق، الوسيم، يقبض بكلتا يديه على آلة «الفايلون» ليعزف ألحانه، مقترحاً الموسيقى، بحركة رمزية لا تخلو من دلالة، شكلاً للعلاقة بين الشعبين، أو على الأقل .. شكلاً للمواجهة الحضاريّة بين شعبين سال بينهما نهر من الدماء وانتصبت جبال من الأحقاد.

ذلك الملصق، ظلّ يلحّ عليّ بالسؤال الذي لن أعثر على إجابته بعد اليوم: هل تسنى لإدوارد سعيد أن يتأمل «رمزي» في حالتيه.. ويستنبط ما انطوي عليه ملصقه من دلالات؟ فلعل ما يجمع بين إدوارد سعيد ورمزي، أنهما راهنا على الموسيقى لصياغة رسالة مختلفة للسلام، نشكّ في أنهما أفلحا في إيصالها عبر حواجز القهر وهدير الدبابات.

علينا أن نُذكّر أن إدوارد سعيد وقف موقفاً رافضاً وحاداً من اتفاق أوسلو ومن القيادة التي وقعته وشكّلت السلطة التي قامت بمقتضاه، وهو لم يتردد في استخدام أقصى درجات حقوقه الديمقراطيّة في الرفض، وحتّى في استعارة مفردات الإدانة التي تنتمي إلى تراث جبهة الرفض العربيّة وخطابها التخويني: الاستسلام، الهرولة، الانبطاح ... الخ، إلاّ أنه سعى، من طرفه، إلى محاولة السلام، ومحاورته، عن طريق واحدة من أبرز اهتماماته الثقافيّة .. الموسيقى.

ربما تكون الفكرة قد بدأت في التشكُّل عندما التقى إدوارد سعيد، في بهو فندق لندني، بالموسيقار الإسرائيلي دانييل بارنباوم العام ١٩٩٠. ومن منطلق رفض الرجلين انتظار رجال السياسة لتنمية الروابط الثقافيّة بين الشعبين، تعاقدا فوراً على الحوار، واستثمار ما تمتلكه الموسيقى من إمكانيات للتقريب بين شعبين .. والتأليف بين قلوب البشر بعد عداوة طالت واستحكمت. وقد عبّر بارنباوم عن ذلك بالقول إنه سوف يعزف في رام ال له.. ليثبت أنه ليس ثمّة حلّ عسكري .. «لا من وجهة النظر الأخلاقيّة ولا من وجهة النظر الاستراتيجيّة».

غير أن الإعلان المتحمّس للفكرة، جاء بعد الحفل الموسيقي الذي أقامه بارنباوم في إسرائيل صيف ٢٠٠١، وتجرأ فيه على عزف مقطوعات لفاغنر، الموسيقي الألماني المحظور تداوله في إسرائيل، باعتباره، في التحليل الإسرائيلي المُغالي، كان معادياً للساميّة، ثم أصبح، بعد سنوات طويلة من موته، المسيقار المفضّل لهتلر.

كان من حقّ إدوارد سعيد أن يُثني على شجاعة صديقه بارنباوم. غير أنه تسرّع آنذاك في الكشف عن المستور في خطابه: إن شجاعة بارنباوم في تجاوز الحظر الإسرائيلي على فاغنر، تقتضي منّا شجاعة في المقابل، تتطلّب وقف الحملة على التطبيع مع إسرائيل، وبحسب تعبيره، فـ«إن الرفض الكامل للتطبيع لا يشكّل سلاحاً فاعلاً للذين لا قوّة لهم، وقيمته الرمزيّة ضئيلة، ولا يعبّر إلاّ عن الاستكانة والسلبيّة» (الحياة ١٥ آب ٢٠٠١)، إضافة إلى مطالبته الكفّ عن غباء استخدام تعبير «الكيان الصهيوني» الذي يتنكّر لوجود إسرائيل، ثم إدانته الصريحة والواضحة لما أسماه «التفجيرات الانتحاريّة»؟.

ومع أن مقولات سعيد واستنتاجاته السياسيّة ووجهت بعاصفة عاتية من النقد من لدن مثقفين عرب مناوئين لفكرة التطبيع، وبخاصّة في مصر، الموئل الأوّل لمقاومة التطبيع في الوطن العربي، فإن فكرة سعيد - بارنباوم ظلّت تسير في مغامرتها التي تجمع بين الثقافة والإبداع والسياسة من جهة، وحلم السلام الذي تشيّده الموسيقى بإيقاعاتها التي تمسّ أوتار الوجدان البشري وتهيئ لسلام النفوس.

لم يتوقف الأمر عند التنظير للفكرة في الكتاب المشترك للرجلين، والذي صدر في فرنسا تحت عنوان « إدوارد سعيد دانييل بارنباوم: متوازيات ومتناقضات»، ولا في اللقاءات الموسيقيّة التي جمعا فيها بين شابين موسيقيين، فلسطيني وإسرائيلي، هما سليم عبود أشقر وشاي وزنر، ولا في اللقاء الثقافي الكبير الذي تمكنا من تنظيمه في الأندلس وحشدا فيه نحو مائة موسيقي شاب عربي وإسرائيلي، بل إنهما، إضافة إلى ذلك، أفلحا في تشكيل فرقة موسيقيّة حملت عنوان «ديوان الشرق والغرب» وضمّت ثمانين عازفاً موسيقياً نصفهم من العرب والنصف الآخر من الإسرائيليين. وقد قدّمت الفرقة عرضها الأول في «رويال ألبيرت هول» بلندن (٢٢ آب ٢٠٠٣) تحت عنوان «كونشيرتو من أجل السلام».

وإذا كانت الأوضاع الصحيّة للراحل إدوارد سعيد قد أسهمت في غيابه عن الحفل، فقد وقف بارنباوم هناك ليؤكد إصراره على أن «إقامة إسرائيل كانت خطوة عادلة وأخلاقيّة»، على الرغم من تأكيده على «ضرورة الاعتراف بكلفتها الحقيقيّة على الآخرين» (الحياة ٢ أيلول ٢٠٠٣).

في واحد من مقالاته الأخيرة، إن لم يكن مقاله الأخير، الذي نشر قبل شهر تماماً من رحيله (الحياة ٢٠٠٣/٨/٢٥)، وعلى الرغم من أن المقال كان يتحدّث في سياق آخر، سياسي بحت، حرص إدوارد سعيد على وضع عنوان يمكن استثماره لوصف مشروعه الموسيقي للسلام مع بارنباوم: «أحلام وأوهام».

فعلى الرغم من أننا لا نشكّ في الدوافع الإنسانيّة النبيلة التي جعلت مفكراً إنسانياً كإدوارد سعيد يفرط بمثاليته العالية في «أحلام» السلام، فإن الإفراط في الأحلام يُخرج الحلم من دائرة الرؤية والرؤيا، ليدخل به إلى حيّز الـ «أوهام». وإذا كان الحلم هو توق لتجاوز الواقع البائس، فإن الوهم ينطوي على تبديد للواقع والحلم معاً.

ففي الوقت الذي كانت فيه فرقة «ديوان الشرق والغرب» تعزف ألحانها في لندن، كان إدوارد سعيد طريحاً على فراش المرض، سادراً في أحلامه وهو يُصغي إلى صوت موسيقى تتسرّب إليه من بعيد (ربما من أغوار عقله الباطن وأمنياته المثاليّة النائية)، في حين كانت الأباتشي تواصل قصفها للبشر، والدبابات الإسرائيليّة تواصل توغلها في المدن والمخيمات، والجرافات تواصل اقتلاعها لحقول الزيتون وما تبقى من أغصان خضراء تومئ إلى أفق للسلام. فيما كان رفيق مشروعه، بارنباوم، على الرغم من كلّ ما يمثله من حالة إسرائيليّة متقدّمة في رفضها للاحتلال، يسوّق الوهم الأيديولوجي الخادع حول عدالة وأخلاقيّة الخطوة التاريخيّة التي قامت عليها دولة إسرائيل.

ليس غياب إدوارد سعيد الفاجع، هو الذي سيقود إلى تبديد مشروع الموسيقى من أجل السلام، ولكنه الفعل الإسرائيلي الفاضح .. الذي يجعل صوت الموسيقى يذوب ويتلاشى مع أصوات الآليات الإسرائيليّة التي تزرع الموت والدمار، والصوت الصهيوني، الخفي والهامس، للطرف الآخر في المشروع .. الذي يسرّب مع صوت الموسيقى، أفكار عدالة وأخلاقيّة قيام الدولة العبريّة.

نعود إلى السؤال البسيط، الذي كنت أخبئه لإدوارد سعيد، إذا ما التقينا يوماً ذات صُدفة، والذي لن يتسنى لي أن أسمع إجابة عنه، حول الملصق الذي أصدره «المعهد الوطني للموسيقى» في رام الله قبل خمس سنوات للفتى رمزي. إذ لا شكّ في أن سؤال الملصق يبقى على صلة بأحلام موسيقى السلام .. وأوهامها.

مهما يكن، فلا شكّ في أن إدوارد سعيد شاهد، قبل أن يغفو غفوته الأخيرة، مثلما شاهدنا كلنا، الطفل رمزي وهو يعود إلى طفولته مع اندلاع الانتفاضة الثانية، كأنه غادر الملصق لينطلق إلى الشارع قابضاً بكلتا يديه على جمر الحجر ليرشق به جنود الاحتلال الذين اجتاحوا قريته ومدينته من جديد.

لم يغادر رمزي آلة «الفايلون» لأنه يحب الحجر أكثر، ولكن، ربما لأنه أدرك، بعد تجارب لا تُعد .. أن ليس على الضفّة الأخرى من يصغي إلى صوت الموسيقى!